

## التوجه شرقاً؟

أثر الصعود الأوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للاستراتيجية التركية

ورقة بحثية صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات

إعداد: جلال خشيب

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

كانون الثاني / يناير ٢٠١٨

**إِدْرَاك** **IRAK**  
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

## المحتوى

٣	ملخص:
٦	مقدمة:
٨	الصعود الأوراسي الجديد والتغيرات الطارئة على بنية النظام الدولي:
٨	تراجع القوة النسبية للغرب:
١٢	الصعود الأوراسي الجديد وانتقال القوة نحو الشرق:
١٦	حدود الاعتماد التركي التقليدي على الغرب:
١٦	حدود الاعتماد العسكري والأمني: التحالف التركي-الأمريكي والعضوية الإستراتيجية في حلف الأطلسي:
٢١	حدود الاعتماد الاقتصادي والتجاري: الطموحات التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:
٢٣	التغيرات الطارئة على بنية النظام الدولي وحدود إمكانية التوجه التركي نحو الشرق:
٢٣	مشروع العمق الإستراتيجي والصراع التركي لأجل الإرادة الحرة والمستقلة:
٢٨	حدود العلاقات الاقتصادية والتجارية التركية مع أوراسيا الصاعدة:
٢٨	حدود العلاقات مع روسيا:
٣٤	حدود العلاقات مع الصين:
٣٦	حدود العلاقات مع إيران:
٣٨	تركيا والتحول الإستراتيجي: منظمة شنغهاي للتعاون بديلاً عن الحلف الأطلسي-الناطو؟
٤٢	خاتمة واستنتاجات:
٤٣	المراجع المعتمدة:
٤٣	المراجع باللغة العربية:
٤٤	المراجع باللغات الأجنبية:
٤٤	A.Books:
٤٥	B.Studies and Reviews:

قُدِّمت هذه الورقة البحثية باسم مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ضمن فعاليات الندوة الدولية السابعة للبحر الأسود حول العلاقات التركية الروسية المقامة يومي ١٩-٢١ أكتوبر ٢٠١٧ بمدينة جبراسون-تركيا، والتي نظمتها جامعة جبراسون التركية ومركز البحر الأسود للأبحاث الاستراتيجية والتطبيق "كاراسام".

## ملخص:

تقوم هذه الورقة البحثية بمناقشة حدود إمكانية التحوّل الإستراتيجي الكبير لتركيا من الارتباط التقليدي بالحليف الغربي (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) باتجاه البحث عن حلفاء جدد ضمن قوى أوراسيا الصاعدة، في ظلّ التحوّلات الكبرى التي تشهدها بنية النظام الدولي، خصوصاً تلك المتعلقة بما اصطلح على تسميته "بانتقال القوة نحو الشرق" في إشارة إلى التحوّل الجاري في ميزان القوة العالمي من النصف الغربي للعالم، أي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، إلى النصف الشرقي للعالم مع الصعود السريع الذي تعرفه قوى كبرى وإقليمية في القارة الآسيوية على رأسها الصين وروسيا وإيران. تختبر هذه الدراسة إذن فرضية فكّ الارتباط الإستراتيجي لتركيا بالغرب، وتقيس مدى واقعية أطروحة الباحث القائلة بها (أو الداعية إليها)، خصوصاً أنّ تركيا تخوض منذ نهاية الحرب الباردة معركة مصيرية من أجل تحقيق إرادة سياسية خارجية أكثر حرية واستقلالية، تجعل من تركيا قوةً إقليميةً مؤثرةً في محيطها الإقليمي والدولي بعيداً عن أيّ وصاية أجنبية.

## الكلمات المفتاحية:

الإستراتيجية التركية، السياسة الخارجية التركية، بنية النظام الدولي، انتقال القوة نحو الشرق، الصعود الأوراسي الجديد.

<sup>١</sup> جلال خشيب: باحث جزائري في مركز إدراك للدراسات والاستشارات -إسطنبول، تركيا- يُتابع دراساته العليا بمعهد دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بجامعة مرمرة في إسطنبول-تركيا، ويقسم الدراسات الآسيوية، كلية العلاقات الدولية بجامعة الجزائر ٣. شارك في عدد من المؤتمرات الأكاديمية الدولية. له العديد من المقالات والدراسات العلمية المنشورة، من مؤلفاته: كتاب: "آفاق الانتقال الديمقراطي في روسيا: دراسة في البنى والتحديات"، الصادر سنة ٢٠١٥. كتاب: "أثر التحوّلات الطارئة في بنية النظام الدولي على التوجّهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية: الصراع من أجل الإرادة الحرة والمستقلة في بيئة إقليمية-دولية حتمية"، الصادر سنة ٢٠١٧ عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات بإسطنبول-تركيا. كتاب: "عالم الأفكار في مواجهة التطرف العنيف: راهنية مالك بن نبي في فهم ومعالجة جذور التطرف العنيف والإرهاب في العالم الإسلامي"، الذي سيصدر قريباً عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات بإسطنبول-تركيا. تهتم أعماله بمجال الجيوبوليتيك، السياسة الدولية ونظريات العلاقات الدولية وكذا الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

<sup>٢</sup> المصدر: [http://www.atlanticcouncil.org/images/Partners\\_or\\_Competitors\\_web\\_١١٢٠.pdf](http://www.atlanticcouncil.org/images/Partners_or_Competitors_web_١١٢٠.pdf)

## ؟ Going East

### **The Impact of The New Eurasian Rise on The Grand Trends of .Turkish strategy**

#### **Abstract:**

This paper discusses the limits of Turkey's great strategic transformation from the traditional correlation with Western ally (the United States and Western Europe) to the search for new allies within the emerging powers of Eurasia. In light of the major transformations witnessed by the current international system structure, especially those relating to what has been called "The shifts of power toward east", referring to the ongoing shift in the global balance of power from the western hemisphere (North America and Western Europe) to the eastern hemisphere with the rapid rise known by a great powers and regional ones in Asia such as China, Russia, and Iran.

Therefore, This study examines the hypothesis of Turkey's strategic disengagement from the West, and measure how realistic those propositions (or is it realistic to calling for that?), especially that Turkey still engaging in a fateful battle since the end of the Cold War in order to achieve a more free and independent foreign policy could make Turkey an influential regional power in its regional and international environments, away from any foreign hegemony.

## خطة الورقة البحثية:

### مقدمة

i. الصعود الأوراسي الجديد والتغيرات الطارئة على بنية النظام الدولي.

١. تراجع القوة النسبية للغرب

٢. الصعود الأوراسي الجديد وانتقال القوة نحو الشرق.

ii. حدود الاعتماد التركي التقليدي على الغرب.

١. حدود الاعتماد العسكري والأمني: التحالف التركي- الأمريكي والعضوية الإستراتيجية في حلف الأطلسي.

٢. حدود الاعتماد الاقتصادي والتجاري: الطموحات التركية في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

iii. التغيرات الطارئة على بنية النظام الدولي وحدود إمكانية التوجّه التركي نحو الشرق.

١. مشروع العمق الاستراتيجي والصراع التركي لأجل الإرادة الحرّة والمستقلة.

٢. حدود العلاقات الاقتصادية والتجارية التركية مع أوراسيا الصاعدة.

٣. تركيا والتحوّل الإستراتيجي: منظمة شنغهاي للتعاون بديلاً عن الحلف الأطلسي-الناطو؟

خاتمة واستنتاجات.

## مقدمة:

منذ نشأة تركيا كدولة مستقلة سنة ١٩٢٣، رأت النخب السياسية التركية في الغرب مصدراً مُعزّزاً للأمن القومي التركي، خاصة مع الوضع الهشّ للدولة الناشئة في بداياتها من جهة، ومن جهة أخرى نظراً للوضع الدولي المعقّد المليء بالأزمات والحروب آنذاك؛ على غرار الحرب العالمية الثانية ثمّ الحرب الباردة التي قام فيها الغرب بدور الحامي الأساسي للأمن القومي التركي من التهديد السوفييتي، في مقابل ذلك أدت فيها تركيا دور الحليف الإستراتيجي الحاسم للغرب في هزيمة السوفييت. لقد كانت روسيا القيصرية ثمّ السوفييتية بمنزلة العدو الأول والأساسي الدائم المهّدّد لسلامة الأراضي التركية (مطالب روسيا في قارص وأردهان)، وكان ذلك العامل الأساسي في اختيار تركيا الناشئة التوجّه نحو الغرب، إضافة طبعاً إلى عوامل داخلية أخرى ارتبطت أساساً بالثقافة السياسية الليبرالية الغربية للنخب السياسية المؤسسة لدولة تركيا الحديثة. لذا فقد ظلّت تركيا تحت المظلة النووية للناطو معتمدة على الغرب إستراتيجياً، ومتجّهة نحوه اقتصادياً أيضاً منذ مرحلة مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك وصولاً إلى مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث أدركت تركيا نفسها كقوة متوسطة إقليمية (A Regional Middle Power) تسعى لتحقيق إستقلالية أكبر عن الغرب في سياساتها الخارجية، وأن تكون أيضاً فاعلاً أساسياً على الساحة الدولية، وقد ترافق ذلك مع حدوث مجموعة من التغيّرات في بنية النظام الدولي منحت تركيا حريّة فعل أكثر في سياستها الخارجية، خصوصاً مع الانتقال الواضح لمعالم القوة من الغرب باتجاه الشرق (آسيا) على حدّ تعبير الباحث الأمريكي جوزيف ناي، وتصاعد النزعة الأوراسية الجديدة (روسيا والصين خصوصاً) على حدّ تعبير الجيوبوليتيكي الروسي ألكسندر دوغين، في الوقت الذي خطّت تركيا لنفسها مساراً إستراتيجياً جديداً مع البروفيسور أحمد داوود أوغلو ومشروع العمق الإستراتيجي، الذي يهدف أساساً لتحقيق أكبر قدر من الإرادة الحرّة والمستقلة في السياسة الخارجية التركية، بعيداً عن أي وصاية أو تقويض أو هيمنة غربية أو شرقية.

في ظلّ هذه التحوّلات الجديدة، تُحاول هذه الورقة البحثية أن تقيس حدود إمكانية حدوث تحوّل جديد في التوجّهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية، مع التراجع النسبي في القوة الذي يعرفه الغرب في مقابل الصعود الأوراسي الجديد، الذي قد يكون بمثابة الشريك الإستراتيجي الجديد لمشروع الإرادة الحرّة والمستقلة التركية، أو قد يستمر في كونه تهديداً مباشراً لهذا المشروع.

## إشكالية الدراسة:

هل ستؤدي التحوّلات الطارئة في بنية النظام الدولي مع الصعود الأوراسي الجديد بتركيا إلى أن تفكّ ارتباطها المطلق بالغرب، في مقابل توجّهها نحو الشرق، أم أنّ الشرق الأوراسي الصاعد يُمثّل تهديداً دائماً مباشراً للأمن القومي التركي كما مثله في الماضي تماماً؟

## فرضية الدراسة:

وفقاً لنظرية توازن التهديد لستيفن والت، فإنّ الدول تتوزان ضدّ القوى الأكثر تهديداً وليس ضدّ القوى الأكثر قوة، ومن ثمّ فإنّ تراجع القوة النسبية للغرب في مقابل الصعود الأوراسي الجديد، سيدفع بتركيا (باعتبارها قوة متوسطة إقليمية متموضعة جيوسراتيجياً بين الشرق الأوراسي والغرب الأطلسي) إلى مراجعة التوجهات الإستراتيجية الكبرى في سياساتها الخارجية تجاه القوى الكبرى المتنافسة الأوراسية الجديدة والأطلسية الجديدة، وتوجّه تركيا نحو الشرق يرتبط بمدى إدراكها لأيّ طرف هو الأكثر تهديداً لها لا الأكثر قوة.

## التساؤلات الفرعية:

- ما حدود تأثير التحولات الطارئة في بنية النظام الدولي على التوجهات الكبرى للقوى المتوسطة الإقليمية على غرار تركيا؟
- ما حدود الاعتماد التركي على الغرب عسكرياً واقتصادياً؟ وهل يمكن لتركيا أن تتخلى عن الاعتماد المطلق على الغرب؟
- متى تستطيع تركيا أن تتخلى إستراتيجياً عن الغرب؟
- ما حدود العلاقات التركية مع الشرق الأوراسي الصاعد؟
- ما هي مصادر التهديد الدائمة والمتغيرة بالنسبة للأمن القومي التركي؟ وهل يُمثّل الشرق الأوراسي الصاعد مصدراً للتهديد؟
- ما هي معوّقات التعاون الإستراتيجي مع الشرق الأوراسي الصاعد؟
- ما حدود إمكانية التوجّه التركي الإستراتيجي نحو الشرق الأوراسي الصاعد؟

## الصعود الأوراسي الجديد والتغيرات الطارئة على بنية النظام الدولي:

يرصد هذا المحور تلك التحوّلات الطارئة على بنية النظام الدولي منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي أخذت مكانها مع التراجع النسبي الذي عرفه الغرب (الولايات المتحدة أساساً) بعد حربي أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣، والأزمة المالية ٢٠٠٨ التي ضربت مؤسساته الاقتصادية، في مقابل الصعود المتسارع لقوى أوراسية جديدة تشهد على أراضيها أكبر ثورة صناعية عرفها التاريخ البشري، على حدّ تعبير البروفيسور نيل فرغيسون، تحدث اليوم على أراضي الصين خصوصاً، مرفوقة بتنامي القدرة العسكرية الهجومية لهذه القوى الصاعدة لا سيما الصين وروسيا على وجه أخصّ. لا شكّ في أنّ هذه التحوّلات في ميزان القوى العالمي، سيكون لها أثر معيّن على التحالفات العسكرية والتعاونات الاقتصادية التي تنسجها بقية القوى، لا سيما منها ما اصطُح على تسميته بالقوى المتوسطة على غرار تركيا.

### تراجع القوة النسبية للغرب:

لقد فتح انهيار الاتحاد السوفييتي المجال أمام القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك نحو إقامة سلطة شبه مطلقة على المعمورة، ولأنّ الشركات متعدّدة الجنسيات والقوة التكنولوجية باتت واقعاً وظاهرة ذات سمة أمريكية واضحة، فقد أصبح حديث المراقبين ينصبُّ على أمركة العالم؛ أي إنّ العالم أصبح يخضع لنظام قطب واحد بزعامة الولايات المتحدة، وهذا ما أكده الرئيس بوش الأب سنة ١٩٩١ حينما قال: "إنّ الولايات المتحدة وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي والإمكانات المادية ما يكفي لإيجاد نظام عالمي جديد". أما هنري كيسنجر فقد اعتبر الولايات المتحدة "المكوّن الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي.. ومصدراً للمؤسسات الديمقراطية في كلّ أنحاء العالم، والضامن لها.. وحكماً على نزاهة الانتخابات الأجنبية.. يفرض عقوبات اقتصادية، أو ضغوطاً أخرى، إذا لم تستوفِ معاييرها". وقد قامت هذه القوّة بنشر قواتها العسكرية على مساحة كبيرة من العالم، وكانت الراعي الأساسي لعمليات التّدخل العسكري باسم مهمّة "حفظ السلام" و"ردع العدوان"، إذ إنّ "الانتصار في الحرب الباردة صار أمراً يغري بالزهو"، وبالاعتقاد بالهيمنة الأمريكية على العالم على حدّ تعبير كيسنجر.

وقد عبّر وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هوبير فيدرين عن ذلك عام ١٩٩٩ بقوله إنّ الولايات المتحدة قد تخطّت مرحلة القوة العظمى في القرن العشرين إلى أكبر من ذلك: "فالهيمنة الأمريكية امتدّت إلى كافة النواحي الاقتصادية والمالية والعسكرية العالية لتطال طرق الحياة واللغة والنتاج الفكري والثقافي للأخرين، لتعيد تشكيل الأفكار وتسحر حتّى أعداءها"، ليصف الولايات المتحدة بمصطلح القوة الخارقة أو المفرطة. جوزيف ناي من جهته أكد أنّ النظام الدولي اليوم لم يعد يقوم على توازن القوى كما كان عليه الأمر سابقاً، وإنما أصبح نظام القطب الواحد والهيمنة الأمريكية. أما تشارلز كروثامر فقد رأى أنّ "انهيار الاتحاد السوفييتي وُلد شيئاً جديداً تماماً، عالم أحادي القطب تسوده قوة عظمى غير مهدّدة من قبل أيّ منافس،



وذات نفوذ حاسم في أي بقعة من الأرض، إنه انعطاف حاسم في التاريخ، لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحوّل جديد، غريب تماماً إلى حدّ أننا لم نملك أي فكرة عن كيفية التعامل معه"<sup>٣</sup>.

لقد كانت سمة الأحادية القطبية (وما يُرافقها من هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية) أهمّ ملمح على الإطلاق تميّز به المسرح السياسي الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة. إلاّ أنّه وبعد مرور عقد تقريباً من الانفراد الأمريكي، صار من المتصوّر وعلى نطاق واسع، بأنّ النظام الدولي الذي أرسته الولايات المتحدة بات في حالة تقلّب، وبأنّ مرحلة الهيمنة الأمريكية لما بعد الحرب الباردة أخذت في التدهور. فخلال العقدين الماضيين، عرفت السياسة الدولية تشكلاً جديداً، بغضّ النظر عن مسألة بقاء النظام الدولي نظاماً أحادياً قطبياً، أو تحوّلته إلى نظام متعدّد الأقطاب، بشكل طرح أسئلة عديدة أهمّها: هل بإمكان الولايات المتحدة أن تُحافظ على ريادتها العالمية أم أن العالم سوف يعرف صعوداً لقوى عظمى جديدة سوف تعيد تنظيم توزيع القوة في النظام الدولي؟ إذا ما انحسرت القوة الأمريكية، فهل سيتسبّب انتقال القوة إلى فواعل جديدة في منافسات أمنية تزيد من احتمالية حدوث الحرب؟ وبالأخصّ، ما هي تداعيات الصعود السريع للصين وتحوّلها إلى قوة عظمى؟ يدور أيضاً سؤال مهمّ بين الباحثين والسياسيين الغربيين والأمريكيين خصوصاً؛ وهو: إلى متى يمكن أن تستمرّ الأحادية القطبية الأمريكية؟ هل ينبغي على الإستراتيجية الأمريكية الكبرى أن تُحافظ على الأحادية القطبية وعلى الهيمنة الأمريكية؟ هل ستُحاول دول أخرى أن تتوازن ضدّ الولايات المتحدة؟<sup>٤</sup>.

لقد حدّر عدد من الباحثين الواقعيين الجدد بأنّ الأحادية القطبية من الممكن أن تكون في غير مصلحة الولايات المتحدة بل ومُضرة لها، وحاججوا بأنّ الأحادية القطبية ما هي إلاّ فترة انتقالية. وبعتمادهم على نظرية ميزان القوى والواقعية الدفاعية، لاحظ هؤلاء الباحثون أنّه يوجد في السياسة الدولية قاعدة صارمة تقول: "إنّ القوى الكبرى تتوازن -داخلياً أو خارجياً أو كليهما- ضدّ الطامحين للهيمنة"، وقد عزّزوا توقعاتهم هذه بالرجوع إلى السجّل التاريخي المتعلّق بمصائر المحتلّين الفاتحين السابقين الساعين إلى الهيمنة، على غرار: عائلة هابسبورغ التي سعت للهيمنة على أوروبا تحت حكم كلّ من تشارلز الخامس وفليب الثاني، أيضاً فرنسا التي عرفت أمراً مشابهاً تحت حكم لويس الرابع عشر ونابوليون، أمّا في ألمانيا فقد كان ذلك تحت حكم فيلهالم الثاني وأدولف هتلر، وكلّهما كانت محاولات فاشلة باءت بالهزيمة؛ بسبب مقاومة بقية القوى العظمى. لذلك

<sup>٣</sup> جلال خشيب، التوجّهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، الحوار المتمدّن، العدد: ٣٨١٨، نُشر يوم ١٢ آب/أغسطس

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣١٩٨٢٨.٢٠١٢>

<sup>٤</sup> Christopher Layne, *The Waning of U.S. Hegemony—Myth or Reality?* International Security, Vol. ٣٤, No. ١ (Summer ٢٠٠٩), p: ١٤٧-١٤٨-١٤٩.

<http://www.rochelleterman.com/ir/sites/default/files/Layne٢٠٠٩.pdf>

يحتاج هؤلاء الباحثون بأن الولايات المتحدة سوف تواجه المصير ذاته ° إذا ما حاولت الحفاظ على هيمنتها المكتسبة بعد الحرب الباردة<sup>٦</sup>.

ظلت دوائر السياسة الخارجية الأمريكية مُنشغلة بنقاش "الإمبراطورية الأمريكية" الذي صار أكثر حضوراً على إثر هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، وما تبعها من حملة أمريكية ضد طالبان واحتلال أفغانستان في السنة ذاتها. لكن، مع نهاية سنة ٢٠٠٧، صار هناك حديث متداول حول مسألة الانحدار الأمريكي، وشكوك بخصوص التخمينات طويلة المدى لبقاء الدولار باعتباره عملة الاحتياط الأساسية في النظام الدولي. جرى أيضاً حديث خافت بخصوص النظام متعدد الأقطاب في مرحله الأولى، وكلها مواضيع بدأت تأخذ مكانها في نقاشات السياسة الخارجية الأمريكية بين الرسميين والأكاديميين على حدّ سواء<sup>٧</sup>، ومن أبرز هؤلاء الأكاديميين الذين "دقوا ناقوس الخطر" مشيرين إلى التراجع النسبي للقوة الأمريكية (والغربية تبعاً) مع بداية القرن الحادي والعشرين. نجد الواقعي الجديد فريد زكريا، صاحب كتاب "عالم ما بعد أمريكا". كتب زكريا مقالاً سنة ٢٠١١ على مجلة التايم الأمريكية بعنوان "هل صارت أفضل أيام أمريكا خلفنا؟"، يُحاجج فيه بالتراجع الملحوظ في مصادر القوة الأمريكية منذ بداية القرن الجديد، إذ يقول فيه: إنه "ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإننا نحتل لخمس عشرة سنة ماضية المرتبة الـ ١٧ عالمياً، المرتبة الـ ٢٥ في الرياضيات، نحتل المرتبة الـ ١٢ في تدرج الجامعات، سقطنا من المرتبة الأولى منذ عقود، نأتي في المرتبة الـ ٧٩ في عمليات التسجيل الخاصة بالمدارس الابتدائية. نحتل بنيتنا التحتية المرتبة الـ ٢٣ في العالم تماماً خلف كل الاقتصاديات المتقدمة الأخرى. الأرقام الخاصة بقطاع الصحة الأمريكي أرقام مذهلة بالنسبة لدولة غنية، فاعتماداً على دراسات أُجريت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الصحة العالمية فإننا نحتل المرتبة الـ ٢٧ في توقعات مدّة الحياة بالنسبة للفرد عموماً، المرتبة الـ ١٨ في مرض السكري والأولى في مرض السُمنة. فقط ومنذ عقود ماضية قليلة وقفت الولايات المتحدة الأمريكية عالياً مُحتملة المواقع الأولى في مثل هذه المراتب، لن نُبالغ إذا ما قلنا إنّ هناك بعضاً من المجالات لا

° استناداً إلى النظرية الواقعية الجديدة، مقارنة الاستقرار بالهيمنة، مقارنة توازن التهديد، النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية وكذا عدد من المنظرين الأمريكيين البارزين في العلاقات الدولية، فإنّ هناك تفسيرات عديدة متقدمة يقدمونها لتفسير مسألة صعود الهيمنة الأمريكية للعقدين القادمين من دون وجود منافسين أساسيين، وترى هذه الطروحات أنّ بإمكان الولايات المتحدة أن تُطيل ريادةها إلى مدى أبعد في المستقبل. حاجج الواقعيون المنادون بمقاربة "الإستقرار عبر الأحادية القطبية" بأنّ توزيع القدرات التي تصبّ في إطار المصلحة الأمريكية في النظام أحادي القطبية الراهن، لا يمكن أن يتمّ تعديبه، وبأنّ الدول الأخرى لن تتوازن ضدّ الولايات المتحدة؛ لأنّها تحظى بفوائد أمنية وإقتصادية مهمة بفضل الهيمنة الأمريكية. وباستحضار نظرية توازن التهديد، يدعي واقعيون آخرون بأنّ الولايات المتحدة تُبطل حدوث توازن يواجه هيمنتها عبر تبني سياسات تكيفية، تُهدئ بها مخاوف الخائفين من الهيمنة الأمريكية. يُؤكد المنظرين الليبراليون والواقعيون أصحاب نظرية توازن التهديد أنّ الولايات المتحدة حققت نجاحاً بسبب هيمنتها الخيرة. انظر:

.See: Christopher Layne, *The Waning of U.S. Hegemony—Myth or Reality?*, Op Cit, p: ١٥٠.

<sup>6</sup>.Christopher Layne, Op Cit, p: ١٥٠.

<sup>7</sup>.Christopher Layne, Op Cit, p: ١٥١ -

زلنا نحتل فيها المرتبة الأولى بشكل واضح، ولكن لا يوجد واحد منها بإمكاننا أن نتبجح به عادة، فلدينا أغلب الأسلحة وأغلب الجرائم بين الدول الغنية، ولدينا بالطبع وإلى حد بعيد المبلغ الأضخم للدّين في العالم<sup>٨</sup>.

أما المؤرخ البريطاني الشهير نيل فرغيسون من جامعة أكسفورد وصاحب كتاب "الحضارة: الغرب والبقية" فيضع الأمور في سياقها التاريخي، فقد كتب فرغيسون يقول إنّه خلال ٥٠٠ سنة أوجد الغرب ستة تطبيقات حاسمة صنعت تميّزه وتفردّه، وكانت اليابان أول من أخذ عنه هذه التطبيقات، بعد هذا البلد أخذت الدول الآسيوية الواحدة تلو الأخرى هذه التطبيقات الحاسمة: التنافس، العلم الحديث، حكم القانون وحقوق الملكية الخاصة، الطب الحديث، المجتمع الاستهلاكي وأخلاق العمل. ويرى أنّ هذه التطبيقات الستة الاستثنائية الحاسمة قد سمحت لأقلية من البشر نشأت في الطرف الغربي من أوراسيا بالهيمنة على العالم لمعظم فترة السنوات الـ ٥٠٠ الماضية.

وبعدما يشرح في كتابه هذا الطريقة التي مكنت بها هذه التطبيقات الستة الغرب من الهيمنة، فإنّه يتحدّث في صفحاته الأخيرة عمّا اصطلح على تسميته "بانتقال القوة نحو الشرق"، في إشارة إلى ذلك التحوّل السريع والضخم الذي يشهده النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين فيما يخصّ توزيع مُقدّرات القوة فيه، والتي ارتكزت لمدة تُقارب خمسة قرون من الزمن في الغرب (أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية وأستراليا، ونيوزيلاندا وغينيا الجديدة..)، منتقلة هذه المرة إلى شرق آسيا ولا سيما الصين<sup>٩</sup> التي تحتضن على أراضيها "أعظم وأسرع نهضة عرفها التاريخ" على حدّ تعبير فرغيسون، ليخلص إلى استنتاج مفاده أنّ مرحلة الهيمنة الغربية على العالم تشهد اليوم آخر مراحلها، يقول فرغيسون: "إننا نعيش الآن في مرحلة نهاية ٥٠٠ سنة من الهيمنة الغربية. إنّ المتحدّي الشرقي هذه المرة هو حقيقي بما فيه الكفاية، سواء أكان اقتصادياً أم جيوسياسياً. لكن ما زال مبكراً جداً بالنسبة للصينيين الادّعاء "أننا أسيا العالم"، إلا أنّ الواضح تماماً أنّهم لم يعودوا مجرد متمزّين. يبقى، بالرغم من كلّ ذلك، صراع الحضارات الذي قال به هنتنغتون احتمالاً بعيداً. سنشهد على الأرجح نوعاً من التحوّل الذي كان لمصلحة الغرب في معظم فترة الـ ٥٠٠ سنة الماضية. تزداد إحدى الحضارات ضعفاً، في حين تتقوى حضارة أخرى أكثر فأكثر، لا يتمثل السؤال الهام هنا إن كانت الحضارتان ستصطدمان، بل إن كانت الحضارة الأضعف ستقفز من حالة الضعف إلى حالة الانهيار التام"<sup>١٠</sup>.

<sup>٨</sup>.Fareed Zakaria, **Are America's Best Days Behind Us?**, Time, Mar. ٠٣, ٢٠١١ -

<http://content.time.com/time/magazine/article/0,9171,2056723,00.html>

<sup>٩</sup> سنعالج ذلك بالتفصيل في العنصر الموالي من هذه الورقة البحثية.

<sup>١٠</sup> جلال خشيب، الغرب والبقية، لماذا وكيف هيمن الغرب على العالم إلى الآن، إيان موريس في مواجهة نيل فرغيسون، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أغسطس ٢٠١٧، ص: ٤٧-٤٨.

[-http://idraksy.net/wp-content/uploads/2017/08/D8%A7D9%A4/D8/BA%D8/B1/D8/AA/D9%A8/D8/A7D9%A4/D8/AA/D9%A2D9/AA%D8/A9.pdf](http://idraksy.net/wp-content/uploads/2017/08/D8%A7D9%A4/D8/BA%D8/B1/D8/AA/D9%A8/D8/A7D9%A4/D8/AA/D9%A2D9/AA%D8/A9.pdf)

أخيراً، تأتي ملامح الانتعاش الآسيوي هذه مترافقة مع جملة من "التحوّلات السلبية" ذات الدلالة في نصف الكرة الغربي، بدت معالمها واضحة في السنوات الأخيرة؛ فقد عانى الغرب من أزمة مالية لم تُدمّر ثروة العالم الغربي وحسب، بل وربما دمّرت أشياء أكثر أهمية كالشرعية، والمصادقية، بل وحتى التقدير الذاتي للغرب نفسه على حدّ تعبير نيل فرغيسون، كما يضيف أستاذ الدراسات التاريخية مؤكداً أنّه منذ أن بدأت اقتصاديات آسيا الكبرى تتنامى، عرف الغرب خلال السنوات اللاحقة أزمة كبيرة كانت هي الأكبر من أي أزمة أخرى منذ الكساد الأعظم، ويرى أنّه لا ينبغي أن يوهم أحد ما نفسه وأن يفكر بأنّ الأزمة المالية صارت من الماضي، لأنّها أصبحت واقعاً معيشاً<sup>١١</sup>. لقد أدّت هذه الأزمة بالفعل إلى تعالي الأصوات المتنبئة بانتهاء عصر الهيمنة الأمريكية.

## الصعود الأوراسي الجديد وانتقال القوة نحو الشرق:

تذهب كثيرٌ من الدراسات إلى الإقرار بأنّ المرحلة التي عرفها النظام الدولي المتشكّل بعد نهاية الحرب الباردة: النظام الأحادي القطبية، ما هي في الحقيقة إلى مرحلة انتقالية تشهدها بنية النظام الدولي، لن تُعمر فيها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة متفردة إلاّ مدّة قصيرة من الزمن مقارنةً بعمر بقية القوى العظمى التي عرفها التاريخ، فالتطوّر المتسارع للتكنولوجيا والفضاءات المفتوحة التي وفّرتها وسائل الاتصال وكذا التداخل الاقتصادي والتجاري بين الدول والشركات العالمية، بالإضافة إلى عوامل أخرى، ساهمت كلّ منها في الدفع بعجلة التنمية عبر دول العالم بشكل سريع، متسبّبة في حدوث أكبر وأسرع ثورة تنموية شهدها التاريخ احتضنتها دول شرق وجنوب شرق آسيا، لا سيما الصين، كما أدّى التورط الأمريكي في حروب ونزاعات عديدة عبر العالم؛ بُغية تثبيت وضع الهيمنة، إلى تراجع القوة الأمريكية (والغربية) بشكل استفادت منه قوى آسيوية صاعدة جديدة وُصفت بالتعددية، على رأسها الصين.

لقد تصاحبت الانتكاسات الأمريكية<sup>١٢</sup> في "الشرق الأوسط"، وآسيا الوسطى، والقوقاز وأوروبا الشرقية مع حدوث ارتقاء وازدهار نوعي لدى خصومها ومنافسها المحتملين في أوراسيا (روسيا، والصين، والهند واليابان..). بشكل جعل الكثير من الباحثين يتحدثون عن حدوث أكبر تحوّل إستراتيجي تعرفه العلاقات الدولية منذ أمد بعيد، وهو ذلك الذي اصطلح المنظر الأمريكي جوزيف ناي على تسميته "انتقال القوة نحو الشرق"، ومسلطين الضوء أيضاً على ما صاحب هذا الانتقال من تحوّلات هيكلية على مستوى النظام الدولي و"انزياحات تكتونية" على مستوى جيوبوليتيكي من شأنها أن تغيّر الخريطة الجيوبوليتيكية للعالم.

<sup>١١</sup> نيل فرغيسون، الغرب والبقية، تحولات ميزان القوى العالمي في المنظور التاريخي، ترجمة جلال خشيب، مركز الأبحاث والدراسات العلمانية في العالم العربي، ٢٤/٠٩/٢٠١٢. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٢٥٥٣>

<sup>١٢</sup> كالحرب على العراق، تورطها في سوريا ولبنان، الملف النووي الإيراني، عجزها عن إيجاد حلول توافقية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، الوحل الأفغاني، الحرب الجورجية، الأزمة الأوكرانية.. فضلاً عن أزمتهما في الشرق الأقصى مع كوريا الشمالية.

في هذا السياق ناقش البروفيسور جوزيف ناي كتابه "مستقبل القوة" في مركز الشاهام هاوس شهر أيار/مايو ٢٠١١، فأشار إلى أنّ العالم يشهد الآن انتقالاً كبيراً للقوة من الغرب إلى الشرق، وأفضل طريقة لفهم هذا التحوّل -كما يقول ناي- هي تخيّل صورة العالم في عام ٨٠٠؛ حيث كانت تمتلك آسيا أكثر من نصف سكان العالم ونصف إنتاجه المحلي، ولكن لو نظرنا للصورة نفسها عام ١٩٠٠، فسنجد أنّه لا يزال نصف سكان العالم بآسيا، ولكنّها تملك فقط ٢٠% من إنتاج العالم، وهذا بسبب الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية. لكن ما يشهده هذا القرن هو عودة آسيا للمعدلات الطبيعية (تقريباً نصف سكان العالم ونصف إنتاجه)؛ ولهذا يطلق المفكر الأمريكي على هذا القرن لقب "عودة الانتعاش إلى آسيا". بدأ هذا الانتعاش باليابان مروراً بكوريا، ثمّ إلى دول جنوب شرق آسيا، بداية من سنغافورة وماليزيا، وبتركّز الآن في الصين التي يبلغ معدل نموها ١٠%، وعلى نحو متزايد يتركّز في الهند التي ارتفعت معدّلات نموها إلى ٨ أو ٩%<sup>١٣</sup>، وقد أدّى هذا الانتعاش الذاتي تبعاً لذلك، إلى توجّه العالم -بشركاته وقواه المتباينة- نحو آسيا ليركّز اهتمامه عليها، كما أدّى هذا النمو المتسارع لآسيا أيضاً إلى زيادة طبيعية لدولها في نسب الاستهلاك ومستويات الإنتاج أيضاً، بشكل جعل كثيراً من المتابعين يتصوّر الميزان العالمي وهو يتأرجح ثقلاً لمصلحة الكفة الآسيوية الشرقية، بعدما عمّر على الكفة الأوروبية الغربية لعقود طويلة من الزمن.

لقد أصبحت آسيا مسرحاً رئيسياً لتفاعلات القوة في القرن الحادي والعشرين، ويقع ذلك -كما أسلفنا- في إطار انتقال حقيقي وملموس لمقادير القوة الاقتصادية من الدول الصناعية الغنية في الغرب. في كتاب "المتنافسون"، التفت مؤلفه المحلّل الاقتصادي ورئيس التحرير السابق لمجلة الإيكونوميست البريطانية، بيل إيموت، إلى محورتي الصعود الاقتصادي الآسيوي، مشيراً إلى أنّ آسيا قد أصبحت بكلّ المقاييس أكثر غنى وقوة وأهميّة، حيث يعيش في هذه القارة أكثر من نصف سكان العالم، وبها ٦ من أكبر ١٠ دول فيه. وقد تضاعف دخل الفرد في آسيا ككلّ سبع مرات، بحسب إيموت، ما بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠٠٥. لقد كان الصعود الصيني في قلب هذه الانطلاقة الاقتصادية لآسيا، فأرقام إحصائية بسيطة كفيلة بتوضيح ذلك؛ ففي سنة ١٩٨٠ كان نصيب الصين وحدها من إجمالي الناتج العالمي يقدر بنحو ٢%، ثمّ صعد إلى ٧,٦% في عام ٢٠٠١، وكان من المتوقع أن يشكل ١٦,٩% من إجمالي الناتج العالمي مع سنة ٢٠١٥<sup>١٤</sup>.

أما بن برنانكي، رئيس البنك المركزي الأمريكي السابق، فصرح في محاضرة مهمّة ألقاها شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بأنّ مجمل إنتاج الاقتصاديات الصاعدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ قد زاد بنسبة ٤١% عمّا كان عليه في بداية عام ٢٠٠٥. وقد بلغت الزيادة نسبة ٧٠% في الصين، ونحو ٥٥% في الهند. أمّا في الاقتصاديات المتقدمة، فقد كانت الزيادة لا تتجاوز ٥%. لقد تجاوزت الاقتصاديات الصاعدة الأزمة الاقتصادية بسهولة، ولكنّ أثارها كانت كارثية على الدول المتقدمة؛ فقد اضطرت الدول الغربية، تحت ضغط مشكلة الديون، إلى تقليص حجم قوّاتها العسكرية وإنفاقها على التسلّح، في حين اتّجهت الدول

<sup>13</sup> Joseph Nye, *The future of power*, Chatham house, ١٠ may ٢٠١١, p: ٢-٨

<http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Meetings/Meeting/٢٠٠٥١١nye.pdf>

<sup>١٤</sup> كارن أبو الخير، آسيا وملاح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، آب/أغسطس ٢٠١١.

<http://www.siyassa.org/NewsQ/٢١٨٥.aspx>

الصاعدة، خاصة في آسيا و"الشرق الأوسط"، إلى استخدام قوتها الاقتصادية في تدعيم قدراتها العسكرية، عن طريق صفقات تسلح ضخمة. يشير تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية لعام ٢٠١١، إلى أنه أصبح من الواضح أنّ الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في طريقها لأن تفقد احتكارها لأنواع مهمة من تكنولوجيا الدفاع لمصلحة هذه الدول الصاعدة. كما أنّ الصين بصفة خاصة تتجه باطراد إلى عبور الفجوة في مجال التكنولوجيا العسكرية مع الغرب<sup>١٥</sup>.

أما مدير معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية، باسكال بونيفاس، البروفيسور بجامعة باريس ٨، فقد رأى في كتابه "فهم العالم" الصادر سنة ٢٠١٠، أنه منذ بداية الستينيات إلى اليوم، ضاعفت آسيا من حصتها النسبية المتعلقة بالنتائج القومي الإجمالي العالمي لتصل إلى ٢٥ بالمئة. إنها اليوم تنافس كلاً من أوروبا وأمريكا الشمالية، مستمرة في الاستفادة الكونية من النمو المدعوم خلافاً للأقطاب الغربية. بالتوازي مع ذلك، تعرف آسيا ضغطاً ديموغرافياً حاداً (٦٠ بالمئة من سكان المعمورة). لذلك تعتبر القارة الآسيوية وفقاً لبونيفاس إذن قارة الغد، وإن كانت تعدّ حقيقةً قارة اليوم أيضاً<sup>١٦</sup>.

إذن إنه واقع جديد يتشكل أمام أعيننا وصفه أستاذ الدراسات التاريخية بجامعة هارفارد البروفيسور نيل فرغيسون، في محاضرة ألقاها بمركز شاتهاموم البريطاني في أيار/مايو ٢٠١١ بعنوان "الغرب والبقية: تحولات ميزان القوى العالمي في المنظور التاريخي"، بأنه نهاية لعصر من السيطرة والصعود الغربي، في مقابل أكبر وأسرع ثورة صناعية شهدها العالم تجري الآن في آسيا وعلى أرض الصين تحديداً، والتي من المقرر أن تتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم في المستقبل القريب. حيث يقول فرغيسون إن كل من حاول أن توقع "حدوث هذا الأمر خلال العشر سنوات الأخيرة، نجده يضطر إلى تحديث توقعاته تلك؛ فعندما قام مثلاً غولدمان ساش بوضع توقعاته الأولى لمركز BRICS، نجده يحدّد تاريخ ٢٠٤٠ باعتباره التاريخ الذي ستتجاوز فيه الصين الولايات المتحدة، ليعدّل هذا التاريخ فيما بعد إلى سنة ٢٠٢٧<sup>١٧</sup>، في حين جعله ويليام بيتر-السيقي بانك- أقرب قليلاً في بحثٍ له. لأجل ذلك يرى فرغيسون أننا نعيش بشكل مذهل فترة إعادة تقارب أو تقاطع (Reconvergence) كبيرة في الثروات الاقتصادية وفي المصطلحات الجيوبوليتيكية أيضاً؛ لذا لن يكون الأمر تنبؤاً خيالياً بعيداً

<sup>١٥</sup> كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب، الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١..

[-http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1701//D9/80/D9/86](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1701//D9/80/D9/86)

[-D8/AY/D9/84/D9/80/D8/AC/D9/84/D8/A9/D9/83/D9/8A%D9/81-D9/8A%D9/81/D9/83/D8/B1%](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1701//D9/80/D9/86)

[D8/AY/D9/84/D8/B9/D8/AY/D9/84/D9/80-D8/9F/%D8/B9/D8/AY/D9/84/D9/80-D8/88/D9/84/D8/AY-%](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1701//D9/80/D9/86)

[Y/D8/AY/D8/88.aspx](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1701//D9/80/D9/86)

<sup>16</sup> Pascal Boniface, **Comprendre le monde**, Editions ANEP, ٢٠١٠, Paris-France, p:٣٣

<sup>١٧</sup> للمزيد انظر: جلال خشيب، الغرب والبقية: لماذا وكيف هيمن الغرب على العالم إلى الآن؟ إيام موريس في مواجهة نيل فرغيسون، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آب/أغسطس ٢٠١٧، إسطنبول-تركيا، ص: ٤٦-٤٧.

[-http://idraksy.net/wp-content/uploads/2017/08//D8/AY/D9/84/D8/BA%D8/B1/D8/AA](http://idraksy.net/wp-content/uploads/2017/08//D8/AY/D9/84/D8/BA%D8/B1/D8/AA)

[D9/88/D8/AY/D9/84/D8/AA/D9/82/D9/8A%D8/A9.pdf](http://idraksy.net/wp-content/uploads/2017/08//D8/AY/D9/84/D8/AA/D9/82/D9/8A%D8/A9.pdf)

إذا قلنا إنّ الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة بمصطلحات الإنتاج المحلي الضخم خلال السنوات العشر القادمة، فهذا الأمر محتمل الحدوث بشكل كبير<sup>١٨</sup>.

أما في مجال الطاقة، فقد صارت الصين منذ سنة ٢٠٠٣ مستورداً محضاً للنفط، ومع هذا النمو الجامح تفجرت الحاجة الطاقوية لها، وهي تُعدّ الآن المستهلك الثاني للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة بـ ٧ ملايين برميل يومياً، وهذه الحاجة الملحة للطاقة سوف تجعلها تتبني في نظر بعض باحثي العلاقات الدولية - لا سيما أنصار الواقعية الجديدة - سياسة خارجية واقعية تعديلية في بنية النظام الدولي، تجعل الصين تتخطى كلّ الخطوط الحمراء. في هذا الصدد يشير الباحثان الفرنسيان شافي دوفيلبان وفرونسو ثويال إلى بعض ملامح هذه السياسة الصينية الواقعية البراغماتية التي صارت باقية للعيان؛ فلقد أبرمت الصين اتفاقيات مع كل من السعودية وإيران، وأرست أقداماً صلبة في أفريقيا، ونسجت علاقات جيدة مع فنزويلا شافيز ضاربة بذلك بالمصالح الأمريكية عرض الحائط، وبدافع تعطّشها هذا للطاقة، عملت الصين على وضع أقدامها في مناطق مهمة من العالم، في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وفي آسيا كذلك. لقد عملت على تنوع اتفاقياتها وشراكاتها مع كينيا، ونيجيريا وكازاخستان، ولم تقم بإهمال أيّ من موردي النفط في النيجر، وموريتانيا، ومالي، والسنغال، ونيجيريا وحتى السودان. حتى تكتمل الصورة، فسوف تصبح الهند، قبل نهاية العقد، رابع مستهلك عالمي للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والصين واليابان<sup>١٩</sup>.

أما روسيا فتشهد منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة ثورة في سياستها الخارجية تُؤشّر بعودة قويّة إلى الساحة الدولية، كقوة عسكرية رائدة في القرن الحادي والعشرين. لقد اتضح ذلك مرّات عديدة في سلوكها الخارجي في حرب جورجيا ٢٠٠٨، واجتياح القرم ٢٠١٤، والأزمة الأوكرانية ٢٠١٤، وأخيراً الإصرار الروسي على مواجهة الإستراتيجية الأمريكية في سوريا منذ اندلاع الثورة السورية سنة ٢٠١٢ إلى الآن. تهدف روسيا والصين إلى توثيق روابطهما وعلاقاتهما الإستراتيجية تجاه القضايا العالمية عبر منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من الفضاءات المشابهة، وقد بدا ذلك واضحاً في التناسق المنسجم لمواقفهما السياسية في العديد من الملفات الدولية، والتي تحرص كلتاهما فيها على تحديّ منطلق الهيمنة الأحادية الأمريكية على مصير العالم، وإرساء نظام دولي أكثر تعدّدية ومرونة. يبدو أنّ تركيا-أردوغان تتشارك معهم هذا الموقف أيضاً، يظهر ذلك في إحدى مقولات الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان الشهيرة أنّ "العالم أكبر من خمسة" (أي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن)، مقولة تعكس رغبة تركيا في أن تكون هي ذاتها أحد الفواعل الدولية الأساسية في النظام الدولي سواءً بسواء مع كلّ من الولايات المتحدة، والصين وروسيا. إذن، فمعظم التحليلات المعروضة تُظهر بوادر تحولات ديناميكية متسارعة وعميقة على الصفيحة الجيوبوليتيكية للعالم، تُسهم شيئاً فشيئاً في تشكيل بنية جديدة لنظام دولي جديد، تنتقل فيه بؤر

<sup>١٨</sup> نيل فرغيسون، الغرب والبقية، تحولات ميزان القوى العالمي في المنظور التاريخي، ترجمة جلال خشيب، مركز الأبحاث والدراسات العلمانية في العالم العربي، ٢٤/٠٩/٢٠١٢. <http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?t=٢&aid=٣٢٥٥٣>

<sup>١٩</sup> Xavier de Villepin et François Thual, *Tous contre l'occident ? Les nouveaux défis géopolitiques*, Ellipses édition .Paris-France, ٥٣-٥٤، ٢٠٠٩.

القوة والسطوة نحو آسيا المنتعشة، من دون أن يعني ذلك أفولاً محضاً في مكتسبات القوة القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، غير أنّ هذه القوة لن تحظى بوضع الهيمنة والتفرد في المستقبل المنظور.

## حدود الاعتماد التركي التقليدي على الغرب:

يقيس هذا المحور مستوى الاعتماد التركي على الغرب (أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه أخص)، وحدود الارتباط الأمني-العسكري والاقتصادي-التجاري بنظيره الغربي، وسيلجأ لأجل ذلك إلى تناول العلاقة الإستراتيجية-العسكرية لتركيا بالولايات المتحدة الأمريكية وبحلف الناتو في عنصره الأول، ليوضّح في عنصره الثاني حدود الاعتماد الاقتصادي والتجاري مع دول أوروبا الغربية، على ضوء المفاوضات المتعلقة بدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وأفاق ذلك، كلّ ذلك حتّى يضع القارئ أمام صورة متكاملة، حينما يتساءل عن إمكانية تحوّل تركيا عن الغرب إلى الشرق كما سيعالجها المحور الأخير.

## حدود الاعتماد العسكري والأمني: التحالف التركي-الأمريكي والعضوية الإستراتيجية

### في حلف الأطلسي:

كانت قوى الغرب لا سيما الولايات المتحدة الحليف الإستراتيجي الأول لتركيا منذ نشأتها كدولة حديثة سنة ١٩٢٣، وكانت المظلة النووية للناتو الحامي الرئيسي للأمن القومي التركي ضدّ التهديدات الخارجية، خاصة ذلك التهديد التقليدي القادم من الشمال والذي مثله السوفييت ثم الروس من بعدهم، في مقابل ذلك أدت تركيا دوراً وظيفياً حيوياً في إستراتيجية الولايات المتحدة والغرب في منطقة "الشرق الأوسط"، والقوقاز ووسط آسيا، فكانت الأراضي التركية حاضنة لكثير من



القواعد العسكرية للنااتو والولايات المتحدة على حدّ سواء تجسيدا لهذه الإستراتيجية.



الخريطة رقم ١: تُوضّح الحضور العسكري لحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة على الأراضي التركية<sup>٢٠</sup>

كانت تركيا أكثر حلفاء الولايات المتحدة اعتماداً وديمومة لأكثر من سبعة عقود كوامل، ولقد خدمتها باعتبارها حصناً منيعاً ضدّ الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة. في سنوات التسعينيات أدت تركيا دوراً محورياً في احتواء كلّ من العراق وإيران، كما أنّها دعمت استقرار البلقان ورواق الطاقة شرق-غرب، ومنذ أحداث ١١ سبتمبر انخرطت تركيا في جهود بناء الدولة بأفغانستان، بعدها بسنوات قليلة فقط تمّ اتّخاذ تركيا باعتبارها نموذجاً مُلهماً للشرق الأوسط والعالم الإسلامي أجمع. لم يكن من الصدفة أن تمّ إطلاق تسمية "الشراكة الإستراتيجية" لوصف العلاقات التركية-الأمريكية في أغلب الأحيان، وقد حالت هذه العلاقات دون حدوث حروب إقليمية، وتراجع اقتصادي وإدارات متعاقبة كان من الممكن أن يشهدها الجوار الإقليمي لتركيا. من دون تركيا فإنّه من الصعب أن نرى إمكانية قيام النظام الدولي المُنقاد من طرف الولايات المتحدة بتحقيق سياسات ناجحة في احتواء الفوضى بالشرق الأوسط. بالمثل، لا يمكن القول إنّ هناك أغلبية قومية مسلمة باستثناء تركيا بإمكانها أن تكون الجسر الرابط للعالم الإسلامي بالعالم الغربي<sup>٢١</sup>.

<sup>20</sup> .See: Jim Zanotti and Clayton Thomas, **Turkey: Background and U.S Relations**, Congressional Research Service

.August ٢٦, ٢٠١٦, p:٢٤ <https://fas.org/sgp/crs/mideast/R٤١٣٦٨.pdf>

<sup>21</sup> Asli Aydintaşbaş and Kemal Kerişci, **The United States and Turkey, Friends, Enemies or Only Interests?**, The Center on the United States - and Europe at Brookings — Turkey project, Policy Paper, Number ١٢- April ٢٠١٧, p: ١

[https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/٢٠١٧/٠٤/aydintasbas-kirisuci\\_united-states-and-turkey.pdf](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/٢٠١٧/٠٤/aydintasbas-kirisuci_united-states-and-turkey.pdf)

أدت العلاقات المتينة لتركيا مع الولايات المتحدة إلى المحافظة على متانة علاقاتها الموازية مع حلف الناتو وأعضائه الغربيين، فمنذ انضمامها لحلف الناتو، لم تُصِر تركيا مجرد فاعل مهمّ في دفاعات "الشرق الأوسط" وحسب، ولكن مكوّناً أساسياً لدفاعات أوروبا الغربية. هذا المعنى، فإنّ الموقع الجيوستراتيجي لتركيا، وقوّاتها المسلّحة وموقعها كدولة جناح (بالنسبة لأوروبا) جعل منها دولة لا غنى عنها في محاولات الحلف للتعامل مع اللاتوازن العسكري في أوروبا في مواجهة التهديد السوفييتي أيام الحرب الباردة. بعد سقوط نظام الشاه في إيران سنة ١٩٧٩، اعتبر مخطّطو السياسة الخارجية الأمريكية مرّة أخرى أنّ لتركيا دوراً متنامياً مهمّاً جداً في "الشرق الأوسط". عبر هذه المرحلة، كانت تركيا بالنسبة للناتو "حليفاً وظيفياً"، خاصّة أنّ لها موقعاً جيوسراتيجياً حاسماً، وجيشاً كبيراً وقوياً. لكن يمكن القول إنّ تركيا لم تكن إحدى الدول القائدة للإستراتيجية الغربية الكبرى الواسعة للنظام العالمي الليبرالي. يمكن القول إنّ الطبيعة الوظيفية لهذه العلاقة استمرت إلى غاية بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حينما حوّل الناتو تركيزه من مبدأ الدفاع الجماعي إلى مبدأ الأمن الجماعي.

زادت حرب الخليج سنة ١٩٩١ من الأهمية الإستراتيجية لتركيا في نظر الغرب، إذ تحوّلت كما قلنا من دولة جناح إلى دولة تقع على الخطوط الأمامية للغرب منذ ذلك الحين، وظلّت تركيا بعد حرب الخليج بالنسبة للغرب "حليفاً وظيفياً"، لكن مع وضع مختلف من حيث الأهمية التي ستلعبها أكثر في البيئة الجديدة، لا سيما في "الشرق الأوسط"، ومساهماً كبيراً في عمليات الناتو خارج إقليمه عقب سنوات التسعينيات مع التعديلات التي عرفها حلف الناتو في إطار محاولاته للتكيّف مع البيئة الدولية الجديدة لما بعد الحرب الباردة، ظلّت تركيا عنصراً مساهماً في عمليات الحلف، ليس بالضرورة أن يكون ذلك عبر ممارسة دور قتالي ما على أرض المعركة، ولكن عبر استمرارها في أدوار تتعلّق بعملية بناء السلام منذ سنوات التسعينيات. في هذا الصدد، ساهمت تركيا مثلاً في قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان، ساهمت أيضاً في مهام قوات كوسوفو (KFOR)، وقوات تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك (SFOR)، وكذا بعثة متابعة من طرف الاتحاد الأوروبي (EUFOR ALTHEA)<sup>22</sup>.

استفادت تركيا من هذا التحالف العسكري مع الولايات المتحدة وكذا عضويتها في حلف الناتو، وعملت على الاستثمار في البحث عن أفضلية فيما يخصّ الحصول على معدّات عسكرية أمريكية، وتسليح نفسها، كما تُشارك صناعاتها الدفاعية في مشاريع مشتركة مع الولايات المتحدة (مثلاً: صناعة الجيل القادم من الطائرات المقاتلة F-35). لقد بدت الصناعة الدفاعية التركية في حالة تنامٍ بحيث صار لها استعداد للانخراط في تبادلات تصدير-توريد مع دول من غير الناتو على غرار الصين، وروسيا، وباكستان وكوريا الجنوبية. هذا يعني أنّ تركيا مهتمة بتعظيم استحواذها على التكنولوجيا العسكرية وتنويع علاقاتها الدفاعية، وتخفيض اعتمادها على الولايات المتحدة في ذلك. لإنجاز خطوات عملية تحقيقاً لهذا الهدف، فقد عزّزت تركيا أيضاً من وارداتها للأسلحة، ساعية إلى زيادتها لتبلغ قيمة ملياري دولار سنة ٢٠١٦. منذ سنة ١٩٤٨، وفرت الولايات المتحدة لتركيا ما يُقارب ١٣,٨ مليار دولار كمساعدة عسكرية شاملة (قرابة ٨,٢ مليارات دولار كمنح و٥,٦ مليارات دولار على شكل

<sup>22</sup> .Gülner Aybet, *Turkey's Security Challenges, and Nato*, Carnegie Endowment for International Peace, ٢٠١٢

.Washington- USA, p: ٢ [http://carnegieendowment.org/files/Aybet\\_Brief.pdf](http://carnegieendowment.org/files/Aybet_Brief.pdf)

قروض)، مع ذلك فإنّ المساعدات العسكرية والمنح الأمنية السنوية الحالية تقلّصت إلى ٣ و ٥ مليارات دولار سنوياً، مُخصّصة للتعليم والتدريب العسكري الدولي وبرنامج منع انتشار الأسلحة ومكافحة الإرهاب وإزالة الألغام وغيرها من البرامج المشابهة<sup>٢٣</sup>.

لكن حينما قرّرت الولايات المتحدة وحلفاؤها غزو العراق والإطاحة بنظام صدام حسين، في سنة ٢٠٠٣، حدثت مشكلة على مستوى تماسك الحلف، وبدأت العلاقات التركية-الأطلسية تأخذ منحىً مختلفاً بشكل تدريجي خاصة منذ سنة ٢٠٠٩ وما أعقبها، إذ باشر حينها حزب العدالة والتنمية الحاكم سياسة إقليمية جديدة عكست مشروع العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو؛ فقد تركت أنقرة خلفها مكانتها كحليف وظيفي لأيام الحرب الباردة وسنوات التسعينيات، وأيضاً المكانة الطموحة التي احتلتها في العلاقات الأطلسية منذ أحداث ١١/٠٩/٢٠٠١، وتنامت باعتبارها قوة إقليمية حازمة مع نفوذ إقليمي واضح المعالم، وتمّ وصف هذه المرحلة الجديدة من قبل باحثين كثر<sup>٢٤</sup> بمرحلة القوة الناعمة لتركيا في الإقليم.

جاء هذا التحول مناسباً للئاتو، خاصة أنّ نفوذه الإقليمي في "الشرق الأوسط" صار أكثر وظيفية، فقيادة الحلف تأمل في أن يأخذ الئاتو دوراً أكثر تكنوقراطية فيما يتعلّق بعلاقته مع بقية الفواعل في الإقليم. وبعدها أضافت تركيا إلى مساهماتها الحاسمة في عمليات الئاتو من خلال دورها في عملياته بليبيا سنة ٢٠١٢، صارت تركيا -حسب نظر بعض الباحثين الأتراك- تقف على منصّة القيادة، وتلعب دوراً مهماً في تشكيل تطوّر الإستراتيجية الكبرى للئاتو في المنطقة، وكأنّ الأدوار صارت متعكسة بين تركيا والئاتو. لذلك، وجب على حلف الئاتو أن يتكيف مع تركيا التي صارت أكثر حزماً واستقلالية داخل الحلف<sup>٢٥</sup>، فمن الممكن في المستقبل المنظور، أن تصير هناك اختلافات في تقديم الأوليات بين تركيا وحلفائها الغربيين في الئاتو. لقد صار حدوث هذا الأمر مرجحاً أكثر بعدما صارت تركيا شريكاً إستراتيجياً لا غنى عنه في "الشرق الأوسط" أكثر من ذي قبل، ليس بالنسبة للئاتو وحسب، بل بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى شراكة أكثر استدامة وبناءة في تشكيل المنطقة، أو قد يؤدي ذلك إلى فتح أبواب الخلافات الكامنة بين الطرفين<sup>٢٦</sup>.

هذا ما لاحظته المراقبون فعلاً منذ سنة ٢٠٠٩، إذ عرفت العلاقات الثنائية بين أنقرة وواشنطن تراجعاً ملحوظاً، تصاعد هذا التراجع بشكل مكثّف عبر مسار سنة ٢٠١٦. كانت العلاقات بين البلدين علاقات جيّدة وتسير على ما يرام، ثمّ حدث -فجأة- انحدارٌ في هذه العلاقات منذ أحداث "غيزي بارك" سنة ٢٠١٣ وما صاحبها من احتجاجات علمانية وضعت إصلاحات أردوغان

<sup>23</sup>. Jim Zanotti and Clayton Thomas, Op cit, p: ٢٦-٢٧ -

<sup>٢٤</sup> من أمثلة هؤلاء نجد كلّ من البروفيسور أحمد داوود أوغلو، مصطفى أيدن، تشايطاي سونير، طارق أغوزلو، محرم إكسي، وغيرهم.

<sup>٢٥</sup> نرى من جهتنا مبالغة فيما يذهب إليه هؤلاء الباحثين، فلم يحدث إلى الآن أن كَيْف الئاتو عملياته أو إستراتيجيته وفقاً لرؤية أيّ دولة عضو أخرى داخله، هناك ما يُسمى بتقاطع المصالح بين الدول الأعضاء أو لنقل أيضاً تشارك هؤلاء الأعضاء في تحديدهم للأصدقاء والأعداء أي توحد الرؤية الأمنية بين أعضاء الحلف وهذا هو أساس قيام الأحلاف أصلاً. ما نريد الإشارة إليه هنا، أنّ تركيا لم تصل بعد إلى القوة التي تخولها بأن تفرض رؤية خاصة داخل الحلف، ففي الحالة الليبية مثلاً هناك توافق للمصالح بين الطرفين أكثر من كونها مسألة تتعلّق بقدرة تركيا على قيادة مسار وعمليات الحلف في هذا الإتجاه أو ذلك.

<sup>26</sup>. Gülnur Aybet, Op Cit, p: ٠٣

على المحكّ، ثمّ كان التباين الذي حدث بين أنصار حزب العدالة والتنمية من جهة وأنصار المعارضة العلمانية من جهة أخرى بخصوص الحرب السورية، بالإضافة إلى عوامل أخرى، قد أدّى إلى تعكير صفو هذه العلاقات. أما مجالات عدم الاتفاق بين البلدين الآن، فقد صارت معروفة لكليهما، ويمكن اختصار أهمّها في النقاط التالية:

- قلق تركيا بخصوص الفشل الأمريكي في الضغط على نظام الأسد ومراعاة "خطوط حمراء" معيّنة في ذلك.
- التحالف الراهن بين الولايات المتحدة والأكراد السوريين، وأكراد تركيا أيضاً.
- ادّعاء البيت الأبيض بتصاعد الأتوقراطية في تركيا.
- مطالب أنقرة بتسليم فتح الله غولن القاطن بالولايات المتحدة، والذي اعتبرته أنقرة الشخص الأساسي الذي وقف وراء الانقلاب العسكري الفاشل شهر تموز/يوليو ٢٠١٦، واشتباه تركيا في معرفة الولايات المتحدة مسبقاً بهذا الانقلاب قبل وقوعه.

كلّ ذلك أدّى إلى تزايد الحدة في العلاقات بين البلدين مع حلول سنة ٢٠١٧، إذ يمكن للمرء أن يلاحظ بأنّ الروابط بين الولايات المتحدة وتركيا لم تعرف تدهوراً كالذي تعرفه اليوم طيلة عقود من الزمن. مزاعم الولايات المتحدة بتحوّل تركيا إلى الأتوقراطية يجعلها من المستحيل أن تتخذ تركيا نموذجاً مناسباً "للشرق الأوسط"، أو عضواً مرشحاً مناسباً للاتحاق بالاتحاد الأوروبي<sup>٢٧</sup>، بشكل يجعلها تقضي على العلاقات التاريخية المتينة بين البلدين منذ نهاية الحرب الباردة إن لم يكن قبل، ومن ثم على الارتباط الإستراتيجي لتركيا بحلف شمال الأطلسي، بشكل يدفع تركيا إلى التفكير الجدّي في البحث عن بدائل إستراتيجية موازية<sup>٢٨</sup>.

<sup>27</sup>. Aslı Aydıntaşbaş and Kemal Kerişci, Op Cit, p: ١٠٠٢ -

<sup>٢٨</sup> رتّمَا يمكن ملاحظة ذلك مثلاً في الصعوبات المحيطة بخصوص الاتفاق مع تركيا لاستضافة مكّون رادار نظام الدفاع الصاروخي لمنظمة حلف شمال الأطلسي على أراضيها. رفضت تركيا في البداية استضافة الرادار، وكان ذلك بمنزلة رفض أداء دورها الوظيفي التقليدي بالنسبة للنااتو. إلا أنّ لأنقرة مصالِح إستراتيجية بعيدة: الأمر الذي جعلها تنخرط في المقاربة الأوروبية التكتيفية المرحلية (EPAA)؛ وذلك لأجل تطوير نظام دفاعها الصاروخي في المستقبل. لقد فتح ذلك قضية إمكانية حدوث تباين بين أعضاء الحلف بخصوص رؤاه لمصادر التهديد بالنسبة له، فرتّمَا ترى تركيا أنّ مبادرات كهذه أو استضافتها لرادار أطلسي قد يؤثّر سلباً على علاقاتها الإقليمية. خصوصاً مع إيران وروسيا. هناك تحديّ أمني آخر تعيشه تركيا اليوم في محيطها الإقليمي، وهو متعلّق بمسألة عودة الردع النووي مثلما كان في الحرب الباردة، ولكن هذه المرة بين قوى إقليمية كثيرة، جعلت البيئة الدولية أقل استقراراً. ومثلما حدّر وزير الخارجية البريطاني الأسبق وليام هاغ، بأنّه إذا ما حازت إيران على أسلحة نووية فإنّ من شأن ذلك أن يقود إلى حرب باردة جديدة في "الشرق الأوسط" بين العديد من الفاعلين الذين سيطمحون بدورهم إلى حيازة أسلحة نووية، على غرار السعودية مثلاً. لذلك فإنّ الأولويات الأمنية لتركيا اليوم لن تُفضي إلى الدفاع الجماعي في نظام عالمي ثنائي القطبية. سوف يكون هناك لاعبون إقليميون أكثر سينخرطون في صراع كهذا وسوف تكون تركيا أحدهم. في المستقبل المنظور، من الممكن أن ترى تركيا في النااتو أداة متعدّدة الأطراف ومفيدة في جوارها الإقليمي. لقد كان ذلك واضحاً من خلال إصرار تركيا على أن يكون تغيير النظام في ليبيا سنة ٢٠١٢ عبر عملية يقودها الحلف الأطلسي، بدلاً من أن تكون عبارة عن تدخّل أمريكي أو فرنسي أو بريطاني فردي، فقد أيدت تركيا بأن تكون العملية تحت مظلة النااتو. انظر: See: Gülnur Aybet, Turkey's Security Challenges and Nato, Op Cit, p: ٠٣-٠٤

## حدود الاعتماد الاقتصادي والتجاري: الطموحات التركية في الانضمام إلى الاتحاد

### الأوروبي:

خلال المدة الطويلة لعلاقات تركيا بالغرب منذ نشأتها إلى اليوم، لم يرتبط الأمن العسكري التركي وحده بالغرب بل صارت تركيا معتمدة في اقتصادها وتجارها على الغرب أيضاً، حتى إن طموحات الرفاهية والازدهار التركية تعلقت بانضمام تركيا إلى النادي الاقتصادي الأوروبي، فوفقاً لاستطلاع رأي أجراه مركز Pew الأمريكي للدراسات سنة ٢٠١٥، فإن أغلبية الأتراك (٥٥%) يريدون أن تصبح تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي، في حين أن نحو (٣٢%) يعارضون ذلك<sup>٢٩</sup>.

يرى مراقبون أنه رغم كون العلاقات السياسية والدبلوماسية والعسكرية التركية-الأمريكية متطورة بشكل ملحوظ، فإن روابط التجارة والاستثمار تبقى روابط ضئيلة بينهما، إذ بلغت التجارة البينية بين البلدين فقط ١٥ مليار دولار سنة ٢٠١٠، (٢٠ مليار دولار سنة ٢٠١١) ثم تراجعت إلى ١٧,٥ مليار دولار عام ٢٠١٥، حسب تصريح وزير العلوم والصناعة والتكنولوجيا التركي السابق فكري إيشيك. معدل استثمار الأتراك في أمريكا وفقاً له- خلال الأعوام الأخيرة بلغ نحو ٧٠٠ مليون دولار، في حين أن مجموع استثمارات الأمريكيين في تركيا خلال الأعوام الأربعة الأخيرة يتجاوز ١٥ مليار دولار. وقال إن حجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا خلال السنوات الـ ٣٠ السابقة لتولي حزب العدالة والتنمية الحكم سنة ٢٠٠٣ بلغ ١٥ مليار دولار فقط، في حين بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية الجديدة ١٦,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٥ وحده، في حين وصل حجم الاستثمارات الأجنبية في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٥ إلى ١٦٥ مليار دولار، وهذه أرقام توضح التزايد الملحوظ في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية التركية-الأمريكية، إلا أنها تبقى ضئيلة في ميزان العلاقات الإستراتيجية التاريخية القوية بين البلدين، خاصة إذا ما قرناها بمستوى العلاقات التجارية والاقتصادية لتركيا بقوى أخرى<sup>٣٠</sup>.

أما على مستوى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، فإن تركيا تمتلك سادس أكبر اقتصاد في أوروبا، وفي الوقت نفسه تقيم مع الاتحاد الأوروبي علاقات تجارية واقتصادية مكثفة، ويُعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر الشركاء التجاريين والاستثماريين لتركيا، وتُشكل تجارة تركيا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نسبة ٤٠% تقريباً من تجارتها الإجمالية، وارتفعت هذه النسبة في

<sup>29</sup>، Lina Wang, Will Turkey join the Shanghai cooperation organization instead of the EU?, The Diplomat, November 24

<http://thedi diplomat.com/2016/11/will-turkey-join-the-shanghai-cooperation-organization-instead-of-the-eu> .2016

<sup>30</sup> - وزير العلوم والصناعة: حجم التبادل التجاري بين تركيا وأمريكا ١٧,٥ مليار دولار، ترك برس، ٠٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

<http://www.turkpress.co/node/20435>

الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥ إلى ٤٢%، وبلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي في تركيا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ما يُقارب ٦٤%<sup>٣١</sup>.

رغم ما يبدو من حسن العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي، فإن مسألة رغبة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و"الرفض الضمني" لهذا الأخير لها نُعدُّ مسألة مؤثرة على طبيعة ومسار العلاقات بين الطرفين، فقد بدا لكثير من المراقبين أنّ عملية الانضمام هذه قد انحرفت بعيداً عن مسارها الأساسي، بل إنّها قد أحدثت خسائر في الإنجازات المُحقَّقة عبر السنوات الأربعين الأخيرة أو أكثر. لقد واجهت العلاقات التركية-الأوروبية صعوبات وتوترات عديدة، تسببت في شلل إن لم يكن توقّف عملية الاندماج التركي في الاتحاد الأوروبي، فخلال هذا المسار أظهر الطرفان ذاتية بينية في التصوّرات والأولويات والمصالح المرتبطة بكليهما؛ ممّا تسبّب في انخراطهما في التفكير السلبي كل منهما تجاه الآخر بشكل أفسد النيات الحسنة المُعبّر عنها. بناءً على هذه النقطة، فقد اختلف الإدراك التركي للأمن عن نظيره الأوروبي، تنظر تركيا إلى مسألة الأمن بشكل أساسي من وجهة نظر صلبة (Hard Security)، في حين ينظر الاتحاد الأوروبي للمسألة ذاتها من وجهه نظر ناعمة أو مرنة (Soft Security)، فتركيا لا تزال تؤكد على المشكلات الأمنية الصلبة التي تواجهها منذ نهاية الحرب الباردة<sup>٣٢</sup>.

لقد أدرك بعض من المتابعين الأتراك ذوي المناصب السياسية، بأنّ تهميش تركيا من مبادرة السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية (ESDP) يعني بالضرورة أنّ الاتحاد الأوروبي لم يرد إطلاقاً أن يرى تركيا جزءاً من الاندماج الأوروبي. رداً على ذلك، يزعم بعض مسؤولو الاتحاد الأوروبي بأنّ تركيا لا تريد إصلاح ذاتها لتتلاءم مع معايير الاتحاد الأوروبي، ولكنها تستخدم فقط "أعداءاً" معيّنة لتجنّب عملية الإصلاح. فتركيا، بحسب هؤلاء، ليست لديها إرادة جديّة لتكون جزءاً من المجتمع الأمني الأوروبي وقيمته. ومن نافلة القول الإشارة إلى جملة المشاكل التي لا تزال محلّ خلاف بين تركيا والاتحاد الأوروبي؛ إذ يتبنّى فيها الطرفان مواقف مختلفة تماماً؛ منها: المشكلة القبرصية، ومشكلة الإرهاب/PKK، والمشكلة الأرمنية، ومسألة الإصلاحات الداخلية التي ينبغي على تركيا متابعتها لأجل الدخول إلى النادي الأوروبي<sup>٣٣</sup>، فإن لم يجد الطرفان أرضية توافق مشتركة بخصوص هذه المشكلات، فسوف تظلّ تُعكّر صفو العلاقات الثنائية التركية الأوروبية، بل وسوف تُبعد تركيا بشكل تدريجي عن المدار الأوروبي.

<sup>٣١</sup> العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، موقع وزارة الخارجية التركية.

[-http://www.mfa.gov.tr/%D8%AV%D9%A4%D8%B9%D9%A4%D8%AV%D9%A2%D8%AV%D8%AA-%D8%AV%D9%A4%D8%AA%D8%B1%D9%A3%D9%AA%D8%A9-%D9%A5%D8%B9-%D8%AV%D9%A4%D8%AF%D9%AA%D9%A4%D8%AV%D9%A4%D8%A3%D9%AA%D8%B1%D8%AA%D9%AA%D8%A9,ar.mfa%](http://www.mfa.gov.tr/%D8%AV%D9%A4%D8%B9%D9%A4%D8%AV%D9%A2%D8%AV%D8%AA-%D8%AV%D9%A4%D8%AA%D8%B1%D9%A3%D9%AA%D8%A9-%D9%A5%D8%B9-%D8%AV%D9%A4%D8%AF%D9%AA%D9%A4%D8%AV%D9%A4%D8%A3%D9%AA%D8%B1%D8%AA%D9%AA%D8%A9,ar.mfa%20)

<sup>32</sup> Ramazan Gözen, **Turkey's Delicate Position Between Nato and The ESDP**, Center For Strategic Research, Sam – Papers No. ١/٢٠٠٣, Ankara, March ٢٠٠٣, p: ١٠٦

<sup>33</sup>.Ibid, p: ١٠٧

## التغيرات الطارئة على بنية النظام الدولي وحدود إمكانية التوجه التركي نحو

### الشرق:

بعد تشخيص حدود الارتباط التركي بالغرب في المجالات الأمنية-العسكرية والاقتصادية-التجارية، وتوضيح المشاكل والتحديات التي يواجهها هذا الارتباط في المستقبل المنظور، يقيس المحور الأخير مدى جاهزية وقابلية تركيا في التوجه شرقاً في ظلّ عالم يتمركز بشكل تدريجي في القسم الشرقي منه، وعلى ضوء تحولات جذرية تشهدها تركيا داخلياً ومشاريع قومية تهدف إلى الارتقاء بهذا البلد إلى مصاف القوى الإقليمية والدولية الفاعلة والمستقلة.

### مشروع العمق الإستراتيجي والصراع التركي لأجل الإرادة الحرة والمستقلة:

في كتابي الصادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات والذي يحمل عنوان "أثر التحولات الطارئة في بنية النظام الدولي على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية: الصراع من أجل الإرادة الحرة والمستقلة في بيئة إقليمية-دولية حتمية"، اختصرتُ تاريخ السياسة الخارجية التركية منذ سنة ١٩٢٣ إلى الآن بقصة "الصراع من أجل الإرادة الحرة والمستقلة"، في نظام دولي تتوزع فيه مصادر القوة بين قوى كبرى مختلفة بشكل يحدّد مسار السياسة الخارجية التركية، وتوجه البلد الخارجي ومصيره أيضاً. فالتوجه التركي نحو الغرب منذ البداية والاحتماء به، حدّده أساساً التهديد السوفييتي القادم من الشرق، فطالما كان الروس الأعداء التقليديين للأتراك وأصحاب المطالب الملحة في بعض من أراضي الأناضول الشرقية خصوصاً، لقد كانت تركيا بلداً ناشئاً هشاً همّة الوحيد هو الحفاظ على سلامة الأراضي التركية والأمن القومي للبلاد، فكان الغرب المعادي للروس الحليف الأنسب للأتراك.

وبالرغم من أنّ النظام الدولي عرف اضطراباً في عملية توزيع القوة أثناء مرحلة الحرب العالمية الثانية، فإنّ تركيا لم تنجر وراء الفوضى الناتجة عن هذا الاضطراب، وحرص مخطّطو السياسة الخارجية التركية آنذاك على الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع القوى المتضاربة بما فيها ألمانيا النازية؛ رغبة منهم في تجنب البلاد الدخول في هذه الحرب رغم الضغوط الغربية-البريطانية-لأجل انضمام تركيا إلى صفّ الحلفاء، في الوقت ذاته حاولت تركيا- بقيادة رجل دبلوماسيتها المحنك حسين نُعمان مينيمنجي أوغلو- أن تُؤثّر على مسار الحرب وتوازنها بشكل يخدم مصلحتها حتى سُميت آنذاك بالمحايد الفاعل.

ظروف الحرب الباردة صنعت من تركيا دولة جناح أساسية في الإستراتيجية الأطلسية لأجل صدّ النفوذ السوفييتي القادم من الشرق، وقّص النظام الدولي ثنائي القطبية من حرية الإرادة التركية في صنع ومباشرة سياسة خارجية مستقلة، مع ذلك فقد حاول الأتراك وبكلّ براغماتية أن يستفيدوا من مكاسب صراع المعسكرين في تزويد تركيا بترسانة عسكرية كبيرة وقواعد عسكرية غربية مركزية على أراضيها، فضلاً عن المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي الغربي لقضاياها. إلاّ أنّه ومنذ سقوط جدار برلين ثمّ حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، اتّسعت حدود الفعل التركي على المستويين الإقليمي والدولي على حدّ

سواء بشكل متصاعد؛ فقد منح النظام الدولي الأحادي القطبية حرية حركة وفعلاً أكثر لتركيا بشكل لم ترض معه نخيها أن يبقى البلد مجرد خاصرة جانبية أو حليفاً وظيفياً في إستراتيجية الآخرين، فخطت كثير منهم للخروج بالبلد من الهامش إلى مركز التفاعلات الإقليمية والدولية، وساعدت التحوّلات البنوية التدريبية في النظام الدولي -المتجه نحو تعدد الأقطاب- تركيا على تفعيل الطموحات الجيوبوليتيكية لنخيها في جعل تركيا بلداً محورياً صانعاً لبيئته الإقليمية والدولية، بدلاً من أن يبقى مجرد متأثر بتحوّلاتها.

في هذا الصدد جاء مشروع "العمق الإستراتيجي" الذي نظّر له البروفيسور أحمد داوود أوغلو ليكون الدليل المرشد لتركيا نحو سياسة خارجية حرة ومستقلة، فاعلة ومؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي. المضي في بلوغ هذا الهدف يتطلب، بحسب أطروحة "العمق الإستراتيجي"، من المجتمع التركي والدولة قبل كل شيء أن تعيد تفسير التاريخ والجغرافيا وفق وعي ذاتي بالوجود واضح المعالم، يدرك نفسياً تميزّ العنصر التركي والأهمية التي منحها إياه التاريخ، وكذا تميزّ الجغرافيا التي يُعبر عنها؛ لذا لا يتوقف الكتاب هنا في البحث فقط عن السبل المثلى لتأمين الأمن القومي التركي، وإنما أيضاً عن كيفية توظيف تركيا لموروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية لبلوغ المكانة الإقليمية والدولية اللائقة بها. لقد هدف داوود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي: مكانة تركيا الدولية" إلى صياغة مسار حرّ يُعظّم من مدى استقلالية تركيا في سياستها الخارجية، مرتكزة على ذاتها بدلاً من الاعتماد الكلي على واشنطن والغرب، فمقاربة العمق الإستراتيجي تقوم على تعميق العلاقات الخارجية مع كلّ الدول، الأمر الذي من شأنه أن يُخفّف من حساسية أنقرة تجاه هيمنة القوة العظمى.

لقد وصفت العديد من الكتابات -خاصة الغربية- رؤيته تلك "بالعثمانية الجديدة" نظراً لاستشهاده المتكرر بكون تركيا وريثة إحدى أكبر سبع إمبراطوريات في تاريخ العالم. يتضمّن الكتاب رؤية تجعل مصالح تركيا مرتبطة بإقليم في آسيا، وأفريقيا والغرب. لقد تحدّث داوود أوغلو عن إحياء المحاور الجيوبوليتيكية السابقة حيث تمركز الأتراك تاريخياً، أو في المنطقة الممتدة بين البلقان وحدود الصين الغربية؛ الأمر الذي يقتضي دعم الأقليات ذات الأصول التركية الموجودة في دول هذه المنطقة كالشيشان، والتتار والإيغور، ويعترف داوود أوغلو هنا بأنّ ذلك سيؤدي إلى حدوث خلافات مع كلّ من روسيا والصين، إلا أنّ المصالح والتجارب التاريخية للشعب التركي تجعله يتطلّع تاريخياً إلى الشرق على طول الحدود الروسية الجنوبية، وذلك لأكثر من ألفية من الزمن. لهذا يتوجّب على تركيا اليوم أن تسعى لتحصيل عضوية في منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تخضع للتوجه الروسي-الصيني<sup>34</sup>.

ينتقد داوود أوغلو الفشل التركي السابق في تجسيد مواقف سياسية عالمية مستقلة، كما ينتقد التوجّه المنجرف إلى ما يراه تحالفات أمنية محدودة وغير منتجة، خصوصاً مع الولايات المتحدة<sup>35</sup>. من وجهة نظره، فإنّ الحالة الراهنة تسببت في تقطيع

<sup>34</sup> Graham G. Fuller, *The New Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in The Muslim World*, United State Institute of Peace Press, 2008, Washington D.C, USA, p: 168-169

<sup>35</sup> يحاجج الكتاب أيضاً بأنّ تركيا تصرفت خلال العقود الثمانية من تاريخ الجمهورية الكمالية في القرن العشرين بأقل ممّا تسمح لها مكانتها، وبأدنى من إمكانياتها، في سياساتها الإقليمية والدولية، وتعود أسباب هذا التراجع إلى سياسة القطيعة التي انتهجتها الدولة الأتاتوركية مع



خيارات تركيا الإستراتيجية بشكل حاد، وأفسدت بشكل واسع صورتها كقوة مستقلة. ويُحاجج بأن هذه السياسات قد ساعدت على الأقل منذ التسعينيات في تعزيز المحور الصاعد المُعادي لتركيا، والمكوّن من كلّ من اليونان وسوريا وإيران.

لقد هدف داوود أوغلو إلى تحقيق تركيا لاستقلالية أكبر من القيود التي يضعها التحالف التركي-الأمريكي على السياسة الخارجية التركية منذ عقود، ولا تُمثّل نظرتة هذه عداءً لأمريكا كما وصفها بعض الأمريكيين. ولرؤية داوود أوغلو الإستراتيجية أثر كبير على السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، إلاّ أنّها وجدت أيضاً صدى عند الكثير من المفكرين خارج الحزب الحاكم من الكماليين واليساريين الذين يفضّلون سياسة تركية خارجية مرنة ومستقلة<sup>36</sup>.

لقد كان الكتاب مُوجِّهاً حقيقياً ومهندساً لسياسة تركيا الخارجية مع مجيء حزب العدالة والتنمية، إذ تمكنت تركيا من الاستفادة من التحوّلات العميقة التي طرأت على الخريطة السياسية الدولية، ومن ثمة أداء دور هام على المستويين الإقليمي والدولي، وعاد الأتراك مع مطلع القرن الحادي والعشرين ليجدوا بقوة موطن قدم لهم في منطقة "الشرق الأوسط" وجوارهم الجغرافي، وعملوا بكلّ قواهم للخروج من الوضع الهامشي الذي فرضته عليهم التبعية لحلف الأطلسي، وخصوصاً بعد أن اكتشفوا أنّهم تحمّلوا أعباءً كثيرة في سبيل حفظ الأمن الأطلسي والغربي، ولم يجنوا في المقابل سوى حرمان الغرب لهم من اقتسام ثمار التقدّم الاقتصادي والاستقرار السياسي، فما كان عليهم سوى الاعتماد على أنفسهم وتنوع الحلفاء والأصدقاء؛ لذا كان أحد المبادئ الأساسية في إستراتيجية العمق الإستراتيجي التركية مبدأ الالتزام بسياسة خارجية متعدّدة الأبعاد، والذي يهدف إلى تنوع روابط تركيا الإستراتيجية بين الغرب الأطلسي والشرق الأوراسي بشكل متكامل لا تنافسي، فالاستفادة التركية من كلّ الأطراف جعلتها اليوم تنحو نحو مزيد من الاعتماد الذاتي في كثير من القطاعات -ولو بشكل متواضع أوّلي- خاصة بعدما أدركت تركيا بعد الانقلاب العسكري الفاشل شهر تموز/يوليو ٢٠١٦، أنّها من غير الممكن أن تضع ثقها التامة بالغرب وبالولايات المتحدة، فتركيا أصلاً تسعى لتقوية جانب الضعف العسكري فيها عبر الإنتاج الصناعي العسكري، وإن كان كما قلنا لا يزال في مراحل الأولى، الأمر الذي لا يريده الغرب طبعاً.

جوارها، كي تفصل ماضي تركيا العثمانية وعمقها الإستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، وغلبت فيها الأمن على الحرية، الأمر الذي أحدث أزمة هوية طاحنة في أوساط النخب التركية، وأفضى إلى تعميق الانقسام بين التيارات العلمانية والجماعات الإسلامية. فقد كانت تركيا خلال الحرب الباردة إحدى أهم ركائز حلف الناتو، بوصفها إحدى دول الحلف التي تمكنت من احتواء الشيوعية؛ لذلك كانت موضع ثقة الغرب، وكان الولاء للغرب -ذو الطابع العسكري- يتماشى مع تطلعات النخب الأتاتوركية الحاكمة، الذين حوّلوا تركيا إلى حارس للمنطقة الجنوبية الشرقية لأوروبا من خطر التمدّد الشيوعي، وحين تحرّرت تركيا من مواجهات الصراع الجغرافي السياسي للحرب الباردة بين الشرق والغرب، بدأت في العمل على إثبات وجودها، إذ لم يعد بالإمكان اعتبار تركيا بلداً طرفياً في إستراتيجية الغرب، بل دولة مركزية لها عمقها الإستراتيجي وذلك بالاستناد إلى العلاقة الوثيقة ما بين الموقع الجغرافي للدولة ومستقبل قوتها ودورها السياسي. أنظر:

جلال خشيب، قراءة في كتاب: "العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، إسطنبول-تركيا.

[/http://idraksy.net/book-strategic-depth](http://idraksy.net/book-strategic-depth)

<sup>36</sup>.Graham G. Fuller, Op cit, p: ١٧.

في هذا الصدد، حذر مركز أبحاث موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا حلف الناتو من توجه تركيا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، إلى اعتماد سياسة تسليح أكثر استقلالاً عن حلف الناتو، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في تصنيع السلاح؛ مما سيضعف نفوذ الحلف على أنقرة. واستعرض المركز في دراسة بحثية أعدّها الباحث حاي إيتان كوهين ياناروجاك، برامج التسليح التي تنفذها تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، ورأت الدراسة أنّ هدف أنقرة من مشاريعها الطموحة للتسليح هو تحويل تركيا إلى لاعب بارز في السياسة الإقليمية والعالمية، والتوقف عن النظر إليها بوصفها حليف الغرب العاجز التقليدي منذ الحرب الباردة والمعتمد على الحماية الدولية<sup>٣٧</sup>.

تستمر الدراسة في عرض ملامح هذا المشروع العسكري الاستقلالي التركي، فتحيلنا إلى تشديد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على ضرورة كسر اعتماد تركيا على الدول الأجنبية، في حديث له بعد إطلاق القمر الصناعي غوكتورك ١ لأغراض استخباراتية من قاعدة غوايانا الفرنسية. في سياق مماثل، انتقد وزير الدفاع التركي فكري إيشيك قرار النمسا حظر تصدير السلاح، واصفاً إيّاه بالدافع لبناء صناعة الأسلحة في تركيا. ومنذ الحظر الأمريكي على تصدير السلاح إلى تركيا في أعقاب التدخل التركي في قبرص عام ١٩٧٤ كُثفت تركيا جهودها في صناعة الأسلحة بإنشاء شركة أسيلسان. وتشير تصريحات أردوغان وإيشيك إلى اعتماد سياسة تسليح أكثر استقلالاً لتركيا. وتكشف بيانات حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠١١ و٢٠١٥ أنّ الحزب يرى أنّ الاستقلالية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في تصنيع السلاح يعدّان أمراً أساسياً لتحويل تركيا إلى لاعب بارز في السياسة الإقليمية والعالمية.

ونتيجة لأهداف السياسة الخارجية التركية كلفت أهمّ شركات السلاح في تركيا، التي تضمّ شركات أسيلسان، وتوبيتاك وروكستان وهافيلسان وتوساش وتومسان وميتيكسان، بتطوير الأسلحة الأصلية وأنظمة الدفاع. ويعد مشروع ميلجيم الطموح الذي أنتج أول سفينة حربية محلية الصنع "هايبلي آدا" عام ٢٠١١ أبرز مثال ملموس على هذه السياسة. وتعرف السفينة هايبلي آدا أيضاً باسم "السفينة الشبح" لقدرتها على التخفي عن الرادار. وبعد نجاح إنتاج السفينة هايبلي بدأ المشروع إنتاجاً ضخماً؛ ففي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦ على التوالي أنتج المشروع الفرقاطة الحربية بويوك آدا والسفينة بورغاز آدا، اللتين دخلتا الخدمة في القوات المسلحة التركية. وبعيداً عن تلبية احتياجاتها الخاصة تسعى تركيا إلى استغلال مشروع ميلجيم لكي تصير مورّداً نشطاً للسلاح. بالنسبة إلى تركيا تعدّ الدول الآسيوية، لا سيما باكستان سوقاً مهماً للسلاح، كما تُعدّ أذربيجان والبحرين وبنغلاديش وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أسواقاً محتملة لشركات السلاح التركية لبيع الأسلحة البحرية وغير البحرية.

إلى جانب تحسين قدراتها الحربية البحرية طوّرت حكومة أردوغان أسلحة لقواتها البرية، وباستخدام مخزون الجيش التركي من الأسلحة الغربية نماذج، نجح المهندسون الأتراك في تطوير الأسلحة الأصلية؛ فعلى سبيل المثال أنتجت تركيا البندقية

<sup>٣٧</sup> مركز أبحاث إسرائيلي: تركيا أردوغان تصنع الأسلحة بلا قيود لتحقيق استقلالية القرار السياسي مع الغرب، ترك برس، ١٧ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٦. <http://www.turkpress.co/node/٢٩٠٢٠>

الوطنية إم تي بي ٧٦ على غرار البندقية إم ١٦، وفي شهر مايو/أيار عام ٢٠١٦ بدأت تركيا إنتاجاً ضخماً لهذه البندقية. يصنع الجيش التركي أيضاً مدافع الهاوتزر "فيرتينا" التي تستخدم كثيراً ضدّ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على الحدود السورية. دفع رصد قدرات الصاروخ الإيراني شهاب ٣ تركيا إلى تطوير مدى صاروخها الباليستي يلدريم. وفي حين يصل مدى الصاروخ يلدريم ١ إلى ١٥٠ كم، فإنّ الصاروخ يلدريم ٢ قادر على الوصول إلى مدى ٣٠٠ كم، وتوسّع تركيا إلى أن يصل مدى الصاروخ يلدريم ٣ إلى ٩٠٠ كم، وأخيراً تسعى أنقرة من خلال الصاروخ يلدريم ٤ إلى تطوير الصواريخ الباليستية متوسطة المدى لتصل إلى ٢٥٠٠ كم. أطلقت القوات المسلحة التركية أيضاً مشروع الدبابة الوطنية ألتاي<sup>٣٨</sup>.

بالمثل يشارك سلاح الجو التركي في عملية تطوير الأسلحة. ففي عام ٢٠١١ طوّر الجيش التركي نظام التمييز الإلكتروني الخاص به، المعروف بنظام تمييز الصديق من العدو، رداً على الصدمات المتكررة مع سلاح الجو اليوناني في بحر إيجه، كتلك التي وقعت في آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥، وبعد حادثة أسطول مافي مرمرة التي وضعت إسرائيل عدواً محتملاً. حتّى عام ٢٠١١ كانت تركيا تستخدم نظام التمييز الإلكتروني الخاص بحلف الناتو، الذي لم يكن يسمح لتركيا بإعادة تحديد الدول الصديقة لحلف الناتو. وبتصنيعها نظام التمييز الإلكتروني الخاص بها اكتسبت أنقرة القدرة على تحديد طائرات أصدقاءها وأعدائها. وفيما يتعلق بالطائرات من دون طيار، فقد أقنع الخلاف بين أنقرة و"تل أبيب" صناع القرار في تركيا بإنهاء الاعتماد على "إسرائيل". في عام ٢٠٠٨، اشترت تركيا من "إسرائيل" عشر طائرات من دون طيار من نوع هيرون بـ١٨٣ مليون دولار. لكنّ تركيا بتطويرها طائرة البيراقدار في عام ٢٠١٤ صارت مستقلة في تصنيع هذا النوع من الطائرات. بالإضافة إلى ذلك، بتطوير المروحية الهجومية التركية أتاك، تعزّزت قوّة الجيش التركي في حربه غير المتكافئة مع حزب العمال الكردستاني. وفي الوقت الذي تعتمد فيه تركيا على الطائرات المروحية والطائرات من دون طيار في حربها مع حزب العمال الكردستاني، فإنّها تسعى إلى السيطرة على مناطقها الحدودية الجبلية باستخدام الأقمار الصناعية العسكرية ذات الدقّة العالية. أطلق القمر الصناعي غوكتورك ٢ إلى الفضاء في عام ٢٠١٢، وأخيراً أطلقت شركة تليسبازيو الإيطالية قمراً صناعياً أكثر تعقيداً هو القمر غوكتورك ١. وعلى الرغم من نجاح إطلاق الشركة الإيطالية للقمر الصناعي لمصلحة تركيا، فإنّ الرئيس رجب طيب أردوغان أعلن عن نيّته إنهاء اعتماد تركيا على الدول الأجنبية<sup>٣٩</sup>.

<sup>٣٨</sup> المرجع نفسه.

<sup>٣٩</sup> المرجع نفسه.

## حدود العلاقات الاقتصادية والتجارية التركية مع أوراسيا الصاعدة:

حينما يتم الحديث عن العلاقات التركية-الآسيوية، فإنه يُشار عادة إلى طريق الحرير القديم، حينما تعامل رجال الدولة الأتراك مع الجماهير الصينية، فهذا الطريق يعكس التبادلات الثقافية القديمة وحسن الجوار بين الطرفين. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي انفتحت قيادات العدالة والتنمية على آسيا الوسطى، صارت الصين وروسيا شريكين تجاريين أساسيين بالنسبة لتركيا، وقد كان الدافع الأساسي المحفز لتركيا للتحوّل في سياستها الخارجية نحو الشرق، هو النمو الاقتصادي الذي عرفته البلاد خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. سنقيس فيما يلي باختصار حدود متانة العلاقات التركية مع قوتين أساسيتين من القوى الصاعدة في آسيا أي كلّ من روسيا والصين، بالإضافة إلى إيران نظراً لكونها تُشكّل مع الصين وروسيا محوراً إستراتيجياً قوياً في أوراسيا موحد الرؤى، وأيضاً نظراً لقربها الجغرافي من تركيا، وتداخل النفوذ والسياسات بينهما في كثير من القضايا الإقليمية المهمة بالنسبة لتركيا.

### حدود العلاقات مع روسيا:

أحد الملامح الراسخة خلال العقود الثلاث الماضية للعلاقات التركية-الروسية هو تعميق الاعتماد المتبادل متعدّد الأبعاد لطبيعة الاقتصاد. لقد تمّ تعميق العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين، وتمّ تطوير علاقات مهمّة في مجالات التجارة، روابط الاستثمار والنشاطات الإنشائية، وأيضاً السياسية وتدقّق اليد العاملة. هذا النمو أخذ مكانه على خلفية نمو التفاعلات الإنسانية والثقافية بين البلدين<sup>40</sup>. في سنة ٢٠٠١، تمّ توقيع "خطة العمل المشترك للتعاون في أوراسيا" بين تركيا وروسيا، وقد كانت الوثيقة الأكثر أهمية في الدعوة لتعزيز الترابط الثنائي والتعاون في المنطقة. لقد سمحت هذه الوثيقة للبلدين بتوسعة علاقتهما، توسعة تشاورهما السياسي وخبرتهما في مجال التعاون الاقتصادي في الفضاء الأوراسي. لقد اعتقد الطرفان بأنّ تعزيز الحوار والتعاون في أوراسيا من شأنه أن يُساهم بشكل إيجابي في جلب حلول سلمية وعادلة ودائمة للمشكلات القائمة في المنطقة، كما سيساعد على تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية والمتعدّدة بين أنقرة وموسكو<sup>41</sup>.

للعلاقات الثنائية الاقتصادية بين البلدين ثلاثة أبعاد: التجارة، والاستثمار والسياحة. أولاً، على مستوى البُعد التجاري، عرفت التجارة بين تركيا وروسيا تزايداً من ٤,٥ مليارات دولار سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٣,٤ مليار دولار سنة ٢٠١١. إلا أنّ النمو

<sup>40</sup> Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, *Turkey and Russia in a shifting global order: cooperation, conflict and asymmetric interdependence in a turbulent region*, Third World Quarterly, ٢٠١٥, P: ٠٨

[http://www.suits.su.se/polopoly\\_fs/1,274180,14574428491/menu/standard/file/Russia/2.and/2.Turkey/2.Onis/2.Yilmaz/2.TWQ/2.onlin e/20.Version/2.December/2020-10-1.pdf](http://www.suits.su.se/polopoly_fs/1,274180,14574428491/menu/standard/file/Russia/2.and/2.Turkey/2.Onis/2.Yilmaz/2.TWQ/2.onlin e/20.Version/2.December/2020-10-1.pdf)

<sup>41</sup> Ünal Çeviköy, *Turkey in a Reconnecting Eurasia Foreign Economic and Security Interest*, Center For Strategic and - International Studies, April ٢٠١٦, Washington DC- USA, p: ٢.

[https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/160429\\_Cevikov\\_TurkeyReconnectingEurasia\\_Web.p](https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/160429_Cevikov_TurkeyReconnectingEurasia_Web.p)

الملاحظ في علاقات التجارة له صفات غير متوازنة بسبب التنامي الكبير للعجز التجاري التركي خلال العقد الماضي. لقد تزايد عجز تركيا التجاري مع روسيا إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار<sup>٤٢</sup>.

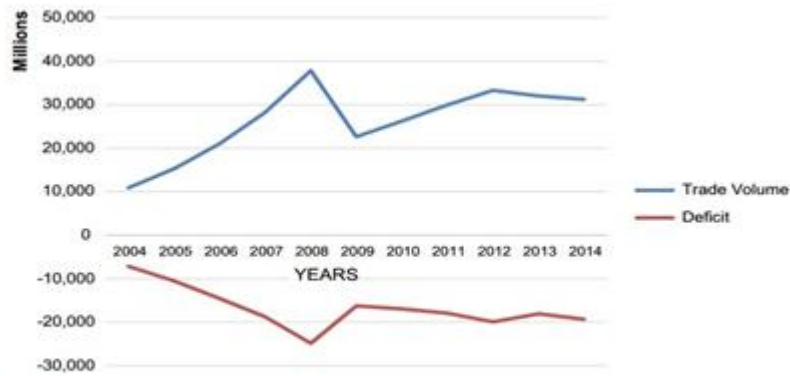


Figure 2. Turkish-Russian trade volume and trade deficit. Source: TÜİK 2015 ; and Office of the Commercial Counsellor, Moscow, 2015.

رسم بياني رقم ١: يوضح حجم التجارة ومستوى العجز التجاري بين تركيا وروسيا<sup>٤٣</sup>.

تُعتبرُ روسيا ثاني أكبر شريكٍ فردي لتركيا بعد ألمانيا، بينما تحتل تركيا المرتبة السادسة بالنسبة للتجارة الخارجية الروسية. في سنة ٢٠١٤ بلغ معدّل التجارة بين البلدين ٣١,٢ مليار دولار، تُصدّر تركيا إلى روسيا مواد غذائية ونسيجاً ومواد كيميائية، في حين تستورد منها عموماً موارد طاقوية كالنفط، والغاز الطبيعي، والحديد والصلب. المجال الأساسي للتعاون بين البلدين هو حقل الطاقة، فنحو ٦٥% من مستوردات الطاقة التركية تتألف من النفط والغاز الروسيين. شرعت روسيا أيضاً في إنشاء أول محطة طاقة نووية في تركيا<sup>٤٤</sup> بمنطقة أكويو بمرسين جنوب البلاد<sup>٤٥</sup>.

<sup>42</sup>.Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, Op cit, p: ٠٨

<sup>43</sup>.See: Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, Op cit, p: ٠٨

<sup>٤٤</sup> هناك مجال آخر للتعاون بين تركيا وروسيا وهو مجال الطاقة النووية. كجزء من إستراتيجيتها الجديدة لتأمين أمنها الطاقوي، تُخطّط الحكومة التركية ليكون في حوزتها ٣ محطات طاقة نووية بحلول سنة ٢٠٢٣. في شهر تموز/يوليو ٢٠١٠، صادق البرلمان التركي على مشروع اتفاق ما بين حكومتي بين روسيا وتركيا لإنشاء أول محطة طاقة نووية تركية في منطقة أكويو (Akkuyu) بمحافظة مرسين جنوبي البلاد. يُتوقع أن يبدأ أول مفاعل في العمل وتوليد الطاقة الكهربائية سنة ٢٠١٩. لقد تمّ تبرير الإستراتيجية النووية التركية بحاجة تركيا إلى تعزيز الأمن الطاقوي بأقل التكاليف، وتقليص إنبعاثات الكربون وتراكم فوائد نقل التكنولوجيا. سوف يكون لهذه الاتفاقية أثر مزدوج على البلدين؛ فمن جهة سوف تُعمّق الروابط الاقتصادية مع البلدين مع أكثر من ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات الروسية في تركيا، وسوف تُتيح نقل بعض من التكنولوجيا إلى تركيا. من جهة أخرى سوف تجعل تركيا أكثر اعتماداً على روسيا.. انظر:

.See: Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, Op cit, p: ١٦-١٧

<sup>45</sup>.Ünal Çeviköy, Op cit, p: ٢٠

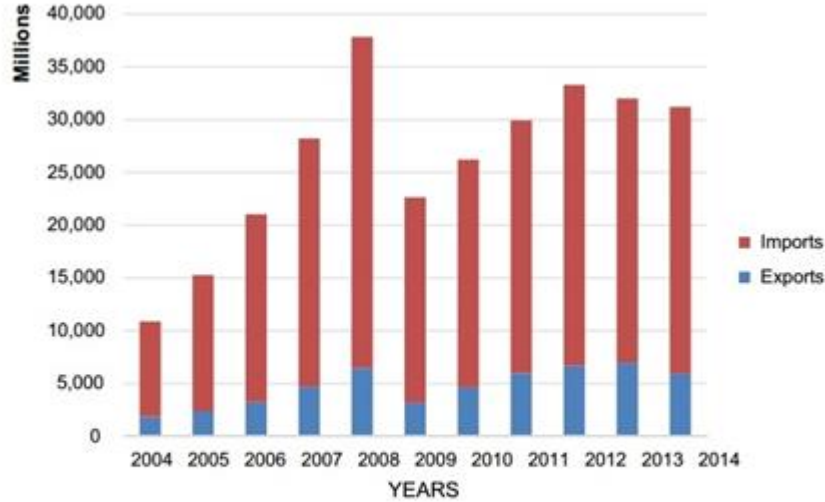


Figure 1. Turkey's exports and imports with Russia. Source: TÜİK (Turkish Statistical Institute), 2015; and Office of the Commercial Counsellor, Moscow, 2015.

رسم بياني رقم ٢: يوضح حجم الصادرات والواردات التركية مع روسيا

البعد الثاني للاعتماد المتبادل المتنامي بين تركيا وروسيا هو القنوات الاستثمارية؛ إذ استثمرت شركات البناء التركية بشكل مستدام في الأسواق الروسية خلال العقود القليلة الماضية، حيث تزايد المقدار الإجمالي لمشاريع البناء من طرف الشركات التركية ما بين سنتي ١٩٧٢ و ٢٠١٢ إلى أكثر من ٣٩ مليار دولار، أغلبها قد تمّ خلال العقد الأول من حكم العدالة والتنمية. على سبيل المثال أنجزت الشركات التركية مشاريع مستحقة بقيمة ٣,٤ مليارات دولار سنة ٢٠١١، خاصة مع تزايد انخراط فاعل للقطاع الخاص<sup>٤٦</sup>. تستثمر روسيا نحو ١٠ مليارات دولار في الأسواق التركية، أمّا الاستثمارات التركية في الاقتصاد الروسي فهي تقريبا مساوية لنظيرتها الروسية في تركيا. وقد بلغ عدد مشاريع المقاولين الأتراك خلال العقد الأخير نحو ١,٥٧٦ مشروع في روسيا بمبلغ يُقدّر بنحو ٥٦,٤ مليار دولار<sup>٤٧</sup>. إن نمو التفاعلات الاقتصادية والبشرية أيضاً حفّز ٧ مصارف تركية على فتح فروع لها في روسيا<sup>٤٨</sup>.

البعد الثالث في الاعتماد المتبادل النامي في العلاقات الروسية التركية هو السياحة. في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢، كانت هناك تأشيرة سفر مجانية لمدة ٣٠ يوماً بين روسيا وتركيا قد دخلت حيز التنفيذ، وهذا يُعدّ معلماً تاريخياً يُعزّز التفاعل على المستوى الاجتماعي بين البلدين، كما أنّ ذلك من شأنه أن يُعزّز الثقة المتبادلة بين الطرفين. وبسبب مطالب الزوّار الروس العالية مدّدت تركيا مدّة هذه التأشيرة المجانية إلى ٦٠ يوماً شهر أيار/مايو ٢٠١٢، وتُعدّ تركيا وجهة مفضّلة بالنسبة للسياح الروس.

<sup>46</sup>.Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, Op cit, p: ٠٨٠-٠٩

<sup>47</sup>.Ünal Çeviköy, Op cit, p: ٢٠

<sup>48</sup>.Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, Op cit, p: ٠٩

مثلاً سنة ٢٠١٢ زار تركيا ٣,٦ ملايين سائح روسي، وفي ٢٠١٣، استقبلت تركيا ٥ ملايين زائر روسي، في موسكو يوجد نحو ٢٧ ألف مقيم تركي، وهذا العدد يتزايد إلى ٣٠ ألفاً و ٤٠ ألفاً حينما يتم تضمين أجزاء روسيا الأخرى. كما تزايد العدد الراهن لمعدّل تنقل العاملين والمتزوجين بين البلدين إلى نحو ٣٠٠ ألف شخص. في سنة ٢٠١٢ فقط كان هناك نحو ١٨ ألف عروس روسية تزوّجت برجل تركي في أنطاليا وحدها. هذه الأرقام تُؤشّر إلى التنامي الواسع للعلاقات بين البلدين في العديد من المجالات<sup>٤٩</sup>.

عرفت العلاقات بين البلدين تعزيزاً كبيراً خلال الفترة الأخيرة، إذ صارت تركيا تنظر بإيجابية إلى المبادرات الأوراسية على غرار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EEU)، وقد عبّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن رغبة بلاده في أن ترى تركيا عضواً في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، إلا أنّ أنقرة تظلّ حذرة بخصوص ذلك، فكثيرون يشيرون إلى أنّ عضويتها في الناتو وطموحاتها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تجعلان من مسألة تقاربها مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أكثر صعوبة ممّا يُتصوّر<sup>٥٠</sup>.

هناك مسائل أخرى لا زالت تقف عائقاً أمام التوجّه التركي نحو الشرق، والمتعلّقة ببعض المشكلات العالقة مع روسيا ذاتها؛ إذ لا تقتصر الاختلافات بين تركيا وروسيا حول الأزمات الإقليمية المتعلقة بطبيعة الاستجابات المختلفة تجاه الأزمة السورية مثلاً أو أزمات "الربيع العربي" وحسب، فهناك أمثلة سابقة كثيرة، على غرار الأزمة الجورجية سنة ٢٠٠٨، حينما عارضت تركيا تدخل روسيا العسكري في منطقة أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، ودعمت جورجيا في ذلك. شهدت تلك الأزمة توتراً بين تركيا وروسيا، كما شهدت أيضاً توتراً حاداً بين روسيا والولايات المتحدة، وهنا وجدت تركيا نفسها في اختبار وتحديّ يمكن أن تخلّ به ميزان العلاقات سواء لمصلحة حلفائها الولايات المتحدة والناتو أو لمصلحة علاقاتها مع روسيا، إذ تعتمد تركيا على روسيا في مجال الطاقة بشكل كبير. وقد عمدت تركيا أثناء الحرب الجورجية إلى استخدام قوتها الناعمة من خلال الترويج لفكرة تشكيل أرضية تعاون وتضامن في القفقاس، وقد انخرط القادة الأتراك في العديد من اللقاءات الدبلوماسية عالية المستوى لأجل تحقيق هذا الغرض، إلا أنّ الولايات المتحدة كانت تفتقر للحماسة الكافية لدعم إنشاء مثل هذه الأرضية<sup>٥١</sup>.

استمرت العلاقات التركية الروسية في مواجهة بعض من التحدّيات في علاقاتها فيما يتعلّق بنزاعات أساسية في منطقة القوقاز كنزاع ناغورنو كاراباخ، الذي تُعتبر فيه كلّ من تركيا وروسيا طرفين إقليميين أساسيين متقابلين، هناك أيضاً مسألة الدرع الصاروخي الأطلسي الذي تمّ إقراره في قمة لشبونة شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. عارضت روسيا بقوة مسألة تطوير أيّ أنظمة مضادة للصواريخ الباليستية، بغضّ النظر عن محدودية قدراتها. وتمّ تفعيل رادار في منطقة كوريجيك بمحافظة ملاطية شرقي تركيا شهر أيار/مايو ٢٠١٢، رغم المعارضة الروسية والإيرانية الشديدة<sup>٥٢</sup>.

<sup>49</sup>.Ibid

<sup>50</sup>.Ünal Çeviköy, Op cit, p: ٢٠

<sup>51</sup>.Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, Op cit, p: ١٢

<sup>52</sup>Ibid, p: ١٣

تأثرت العلاقات بين البلدين سلباً أيضاً بسبب كلٍّ من الأزميتين الأوكرانية والسورية؛ فالقرم التي اجتاحتها روسيا تضمّ العرق التركي المعروف بالتتار الذين تدعمهم تركيا، وقد قدّمت تركيا لأوكرانيا خلال الأزمة قرصاً بمبلغ ٥٠ مليون دولار بالإضافة إلى ١٠ ملايين دولار كمساعدة إنسانية<sup>٥٣</sup>. في حين تبقى الأزمة السورية ملف الخلاف الأكبر بين الطرفين، ففي خضمّ هذه الأزمة تصاعد التوتر بين روسيا وتركيا بشكل لم يشهد له مثيل منذ أيام الحرب الباردة، وذلك مع إسقاط تركيا لطائرة روسية مقاتلة قالت إنّها اخترقت حدودها ولم تشأ التراجع، إلا أنّ العلاقات عادت إلى طبيعتها<sup>٥٤</sup> بعد إرسال أردوغان رسالة اعتذار لروسيا، ثمّ قيامه بزيارة لسان بطرسبورغ شهر آب/أغسطس ٢٠١٦. ثمّ ظهر في نفس السنة الرئيس بوتين في مؤتمر قمة الطاقة بإسطنبول ليثبت عودة العلاقات الجيدة مع تركيا، موقّعاً اتفاقية لإعادة إحياء مشروع خط أنابيب الغاز المتوقف. لكن تبقى الأزمة السورية تضع كلاً من تركيا وروسيا على طرفي نقيض إلى الآن<sup>٥٥</sup>.

هناك تحدّ آخر في العلاقات التركية الروسية، ويتعلّق بمسألة أنابيب نقل الطاقة من الدول المنتجة في قزوين ووسط آسيا إلى الأسواق الأوروبية والعالمية عبر تركيا، إذ تُعتبر تركيا دولة مهمّة في صراع الأنابيب هذا بين القوى الكبرى روسيا، وإيران والصين من جهة، والولايات المتحدة والقوى الغربية من جهة أخرى، فلكلٍّ من الطرفين مشاريعه التي تحاول التجنّب التعرّض نفوذ الطرف الآخر<sup>٥٦</sup>.

<sup>53</sup>. Ünal Çeviköy, Op cit, p: ٢١

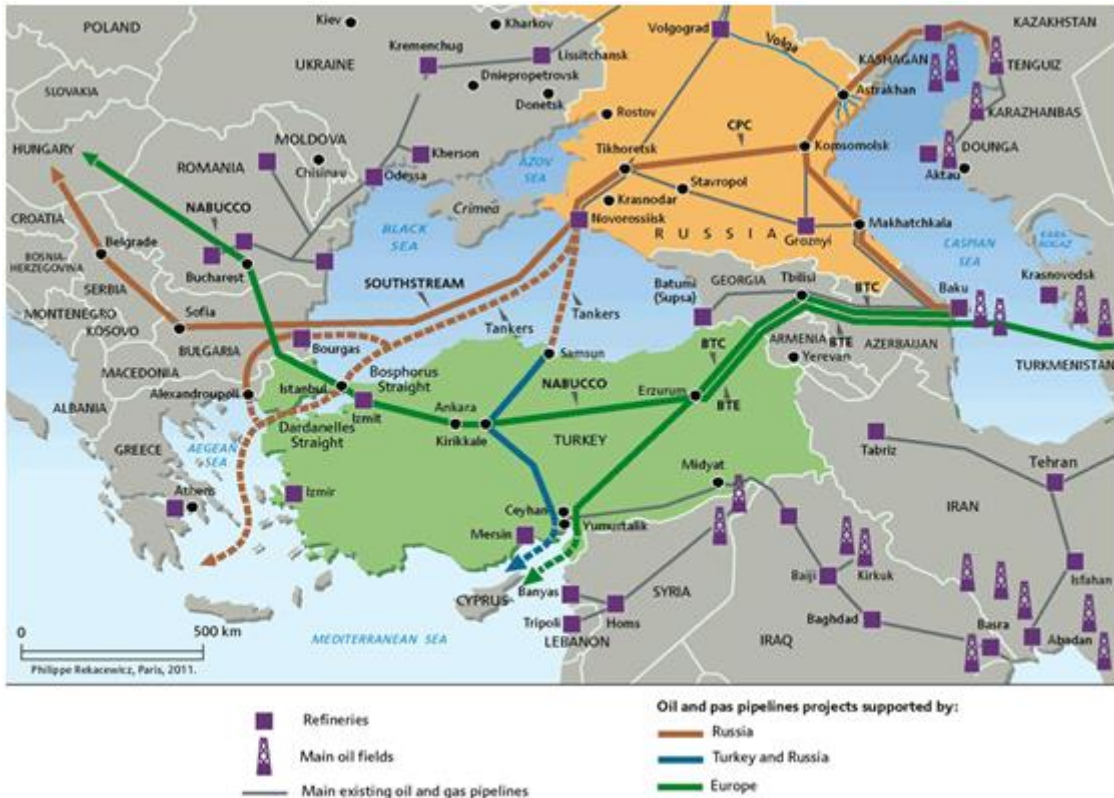
<sup>٥٤</sup> - بعد أزمة الطائرة الروسية، أدركت تركيا أنّ الحليف البعيد لن يكون قادراً على حماية أمنها القومي من الجار الأقوى، فالقوة النسبية للحلفاء تتغيّر بينما تبقى الجغرافيا ثابتة، والبحر الأسود حاضراً في الشمال فاتحاً المجال التركي أمام الروس. إضافة إلى الأزمة السورية التي أُعدت فيها الولايات المتحدة بكرم السلاح على المتمردين الأكراد في الشمال بشكل يضرب الأمن القومي التركي في العمق، ثمّ التورط الأمريكي في التدبير للإنتقال الفاشل شهر يوليو ٢٠١٦ مثلما تحدثت عنه صحف تركية كثيرة على رأسها بني شفاق، كلّ هذه العوامل وأخرى حفّزت تركيا على إعادة النظر في طبيعتها رؤيتها لخصمها التاريخي روسيا. فيما يتعلّق بالأزمة السورية تحديداً، عرف الجانبان التركي والروسي قوماً وإجتماعات رسمية عديدة على رأسها قمة الأستانا ثمّ قمة سوشي شهر نوفمبر ٢٠١٦، التي جمعت بين الطرفين إلى جانب إيران، وكلّها فواعل أساسية في تحديد مسار هذه الأزمة، في قمة سوشي الأخيرة، ركّزت الأطراف على إيجاد مساحة مشتركة على الميدان السوري، إذ إتفقت الأطراف على التهدئة وتحديد مناطق خفض التهديد وإتفاق حول محاربة الإرهاب. هذه القمة

<sup>55</sup>. Lina Wang, Will Turkey join the Shanghai cooperation organization instead of the EU?, The Diplomat, November ٢٤ ٢٠١٦, ١٣.

<http://thediplomat.com/٢٠١٦/١١/will-turkey-join-the-shanghai-cooperation-organization-instead-of-the-eu>

<sup>56</sup>. Ibid, p: ١٤-١٥





خريطة رقم ٢: توضح مشاريع خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي المتنافسة والمارة عبر تركيا<sup>٥٧</sup>

لكن بالرغم من التنافس والخلافات والتوترات التي حدثت بين تركيا وروسيا، فإن ذلك لم يُشوّس على العلاقات الاقتصادية والتجارية العميقة والاعتماد المتبادل بينهما، والذي تمّ إرساؤه خلال العقد الماضي، بل وحتى على مستوى التعاون العسكري<sup>٥٨</sup>. فالعلاقات التركية الروسية متقاطعة المصلحة في الاقتصاد والتجارة، متباينة في طبيعة الرؤية الأمنية الإستراتيجية للعالم، وعملية التقريب في الرؤى الأمنية والإستراتيجية للبلدين تتطلب وقتاً طويلاً من التغيرات على مستوى الثقافة السياسية والعسكرية للنخب التركية الحاكمة، بل وتغيرات معينة على مستوى بنية النظام الدولي نحو تعددية قطبية أكثر وضوحاً، تجعل من عملية التوجّه نحو الشرق عملية تدرّجية سلسلة في إطار توسعة تركيا لشراكاتها الإستراتيجية، لا من

<sup>57</sup> Pyotr Isenderov, *Balkans and Geography of Turkish Stream*, Strategic Culture Foundation online Journal, ٢١،٠٣،٢٠١٥

<https://www.strategic-culture.org/news/٢٠١٥/٠٣/٢١/balkans-and-geography-turkish-stream.html>

<sup>٥٨</sup> على سبيل المثال، أعلنت موسكو مؤخراً عن صفقة بيع منظومة صواريخ إس ٤٠٠ الإستراتيجية لأنقرة.. هذه الصفقة التي اعترفت تركيا على إتمامها قد أثارَت قلقاً كبيراً للنسبة للولايات المتحدة وأعضاء حلف شمال الأطلسي الناتو. لا بد أن لهذه الصفقة دلالات إستراتيجية يجب أن تُقرأ على ضوء إشكالية هذه الورقة البحثية، فتركيا تريد التعبير عن سخطها وملها تجاه حلفائها التقليديين، الذين وقفوا أو دعموا عملية الانقلاب العسكري الفاشل، ولا يزالون يدعمون جماعات كردية انفصالية بالأسلحة والمال، فضلاً عن انتقاداتهم المتكررة للوضع الديمقراطي في تركيا. نظام إس ٤٠٠ نظام إستراتيجي متفوق جداً يتنافس مع نظام باتريوت الأمريكي، وهو بمثابة الدرع الصاروخي الذي سوف يعزّز دفاعات تركيا الجوية ويصونها ضد أي طائرات حربية متطورة.

أجل التحرر من الاعتماد المطلق على الغرب للوقوع في اعتماد آخر على الشرق من شأنه أن يُبقي تركيا منقوصة الإرادة الحرة في سياساتها الخارجية.

## حدود العلاقات مع الصين:

في الأعوام الأخيرة، صارت الصين تؤدي دوراً مهماً في اقتصاديات بلدان آسيا الوسطى، ولقد أكدت توسعة النقل عبر الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وأيضاً التوسع نحو جنوب القوقاز وما وراءه، عبر مصالحها في مشروع طريق السكة الحديدية باكو-تبليسي-قارص. المصلحة الصينية في وسط آسيا وانخراطها في مشاريع الطاقة والنقل وتوسعتها عبر منطقة القوقاز تؤسّر إلى المدى الذي سوف تنخرط فيه الصين في علاقاتها مع بلدان المنطقة في المستقبل المنظور، وتأتي تركيا في مقدمة هذه البلدان.<sup>59</sup>

إنّ تزايد أهمية النمو الصيني في الاقتصاد التركي وحضوره العلي في الجغرافيا المركزية لتركيا يُعتبر سبباً رئيسياً في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. لقد تمّ توقيع اتفاقية التعاون الثامنة سنة ٢٠١٠ والمتعلقة بالتبادل التجاري والثقافي والتكنولوجي والتعاون البحري، وغيرها من المواضيع التي تُعتبر خطوة مهمة بالنسبة لكلا البلدين. تعهدت تركيا بزيادة التجارة البينية إلى ٥٠ مليار دولار سنة ٢٠١٥، وقد منح كلا القائدين التزاماتهما بالتعاون في إنشاء خطوط سكك حديدية عالية السرعة بين البلدين، وإرساء منطقة صناعية تركية في منطقة تشينجانغ (Xinjang) الصينية، وللقّتل بشكل مشترك ضدّ النزعات الانفصالية والإرهاب.

فُدرت قيمة التجارة البينية بين البلدين سنة ٢٠١٣ بـ ٢٤ مليار دولار، بقيت واردات تركيا أقلّ من ملياري دولار، وقد انخفض العجز التجاري بشكل سريع في البلدين بسبب النمو السريع الذي يعرفه اقتصادهما، وتُسهم العلاقات التبادلية بينهما في تقليص شكل التباينات في التعاون الاقتصادي. مثلاً توجد أكثر من ٣٠ ألف شركة مملوكة للأجانب في تركيا، يبقى عدد الشركات الصينية بينها منخفضاً إلى أقل من ٤٥ شركة، الأمر الذي يشير إلى انخفاض حجم الاستثمار الصيني في تركيا. لكن مؤخراً شهد عدد الممثلين الاقتصاديين الصينيين الذين يزورون المناطق الصناعية التركية تزايداً في العدد، وقام بعضهم بتوقيع اتفاقيات استثمار مشتركة، وهذا مؤشر حسن على تسارع إمكانيات الاستثمار والتبادل المشترك. في هذا الصدد هناك بعض معالم الاستثمار الصيني في تركيا والتعاون بين البلدين، على غرار خط السكة الحديدية للقطار فائق السرعة بين أنقرة وإسطنبول، أو نجاح شركة هواوي الصينية للاتصالات الهاتفية في توفير قسم رئيسي من البنية التحتية للاتصالات الهاتفية التركية، واستخدام إسطنبول كمقر إقليمي لأعمالها التجارية وسط آسيا، مُوظّفة أكثر من ٧٠٠ باحث محلي.<sup>60</sup>

<sup>59</sup> Ünal Çeviköy, Op cit, p: ٢٣ -

<sup>60</sup> Rıza Kadılar & Andrew K. P. Leung, Possible Turkish-Chinese Partnership on a New Silk Road Renaissance by Turkish Policy Quarterly, Voulume NUMBER ٢٢٠١٣, P: ١٣٣-١٣٢, ٢٠٢٣

[http://www.chinainstituteturkey.com/download/TPQ\\_makale.pdf](http://www.chinainstituteturkey.com/download/TPQ_makale.pdf)

فيما يتعلّق بمنظمة شنغهاي للتعاون والتي تقودها الصين برفقة روسيا، فإنّ علاقات تركيا بهذه المنظمة عرفت منذ سنة ٢٠١٠ تطوّراً على خلفية تعميق الشراكة الإستراتيجية الثنائية بين الصين وأنقرة، فقد بدت العملية من وجهة نظر صينية عملية أساسية في تعزيز العلاقات الاقتصادية خصوصاً. في الوقت ذاته، فقد بقيت العلاقات الأمنية محدودة ومُعقّدة بين البلدين، على الأقل بسبب التوتّرات المتعلّقة بمسألة دعم تركيا للإيغور ذوي العرق التركي<sup>٦١</sup>، وفشل عملية شراء تركيا لنظام صاروخي صيني نهاية ٢٠١٥ كلفها مليارات من الدولارات.

يبقى أغلب الإستراتيجيين الصينيين متشكّكين بخصوص التزام تركيا وأفاق انضمامها التام لمنظمة شنغهاي للتعاون، رغم ما يرونه من كونه فرصة خارقة لتطوير علاقات مُوسّعة بين بلدهم وتركيا، وبين شنغهاي وتركيا أيضاً. يدحض مراقبون صينيّون أيضاً مبدأ أنّ مصالح تركيا في منظمة شنغهاي تعني تلقائياً أنّ تركيا سوف تنسحب من المعسكر الغربي إلى المعسكر الشرقي. من وجهة نظر بيجين، فإنّ خطاب أردوغان بخصوص منظمة شنغهاي للتعاون يُستخدم أساساً كورقة مساومة في محادثاته مع الناتو، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما يرى خبراء صينيّون أيضاً أنّ "مغازلة" تركيا لشنغهاي كانت منقادة أساساً بسبب التقارب الذي حدث بينها وبين روسيا.

هناك مؤشّرات عديدة قويّة تقول إنّه في المستقبل المنظور، سيسعى القادة الصينيون إلى تجنّب تبني مقارنة المواجهة تجاه الغرب، والتي يمكن أن تُورّط استخدام طموحات تركيا في شنغهاي لأجل التقويض الفعّال للأطر الأمنية الأوروبية والأطلسية القائمة. تريد بيجين أن تُرسي منظمة شنغهاي للتعاون باعتبارها وسيلة فعّالة لتحقيق الاستقرار في جوارها الإقليمي، بدلاً من مجرد كونها نادياً إيديولوجياً لمعاداة الغرب. في الحقيقة وإلى الآن، لا ترى بيجين أيّ تعارضٍ جذري بين تعميق علاقات شنغهاي مع تركيا ومحافظتها الأخيرة على عضويتها في الناتو وتطلعاتها في الاتحاد الأوروبي. لكن، على المدى الطويل، سوف يكون من المؤكد أن تُرحّب الصين بتعزيز وتوسّعة نفوذ منظمة شنغهاي للتعاون في مقابل التآكل البطيء لفاعلية الأحلاف الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة. سوف يُفضّل القادة الصينيون تعميق التعاون في علاقات التجارة والطاقة واستمالة تركيا باعتبارها نقطة مفتاحية في طريق الحرير الصينية التجارية البحرية والبرية.

ورغم شكوك الصين بخصوص الدعم التركي للإيغور الذين تعتبرهم الصين إرهابيين، فإنّ قادة الصين يمكن أن يتوقعوا في نهاية المطاف استخدام منظمة شنغهاي كأداة لدفع تركيا باتجاه التعاون في محاربة الإرهاب، بحسب المفهوم الصيني له، في وسط آسيا ومنطقة قزوين. ينظر الخبراء الإستراتيجيون الصينيون أيضاً لدور تركيا الحاسم في الشرق الأوسط وسوريا،

<sup>٦١</sup> رحبت الصين بقبولها عضوية تركيا في منظمة شنغهاي للتعاون وتشارك كل من تركيا والصين نفس الأهداف والمخاوف بخصوص ثلاثية أهداف شنغهاي الأساسية: محاربة الإرهاب، والتطرف والنزعة الانفصالية. فكلتاها تواجهان حركات أقلية انفصالية على أراضيهما. إلا أنّ مسألة الإيغور تبقى عقبة أمام إرساء علاقات قويّة بين الطرفين. مثلاً، حينما أجرى أردوغان زيارة للصين سنة ٢٠١٥، قامت مظاهرات عارمة بإسطنبول ضدّ ما تقوم به الصين من قمع وتجاوزات ضدّ شعب الإيغور ذي العرق التركي، وهو أقلية تقطن أقصى غربي الصين، أحرق فيها المتظاهرون العلم الصيني بجوار القنصلية العامة الصينية بإسطنبول.. انظر:

.See: Lina Wang, Will Turkey join the Shanghai cooperation organization instead of the EU?, Op cit

ساعين إلى تقوية التواصل والتعاون مع أنقرة لمساعدة صنّاع القرار الصينيين في إرساء سياسة شرق أوسطية فاعلة. لكن في المرحلة الراهنة، يظلّ هناك نقص ثقة إستراتيجي بين كلا الطرفين، تنظر بيجين إلى سياسة التوجّه شرقاً التركية على أنّها لا تزال غير ناضجة بل ومتضاربة أحياناً<sup>62</sup>.

## حدود العلاقات مع إيران:

تُعتبر إيران منافساً إقليمياً لتركيا في الجغرافيا الأوراسية، فبعد الحرب الباردة، لم تنظر بعض دول القوقاز وآسيا الوسطى إلى تركيا باعتبارها دولة نموذجاً لها وحسب، بل نظر بعضها إلى إيران باعتبارها كذلك أيضاً. مع ذلك، فالوجود الإيراني حاسم في العديد من المنظمات الإقليمية، كما أن سعي إيران البطيء -لكن المستمر- إلى تطوير علاقات ثنائية قوية مع دول المنطقة يمنحها نفوذاً أكثر، ويتوقع محلّلون أنّ إيران ستصير مصدراً مهماً أساسياً للاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد الاتفاق الأخير بينها وبين مجموعة ١+P٥ حول البرنامج النووي الإيراني وإزالة العقوبات الدولية عليها. وقد عبّر رجال الأعمال الأتراك أصلاً عن اهتمامهم بإيران والفرصة الثمينة التي تُوفّرها لهم أسواقها، خصوصاً في قطاع تطوير الطاقة<sup>63</sup>.

لقد صارت إيران خامس أكبر شريك تجاري لتركيا. بلغت التجارة البينية بين تركيا وإيران ١٦ مليار دولار سنة ٢٠١١، بعدما كانت ١,٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٢، الأمر الذي يجعل تركيا أحد أهم الشركاء التجاريين لإيران. في شهر شباط/فبراير ٢٠١١ وأثناء زيارة رسمية لإيران، وقّع الرئيس التركي آنذاك عبد الله غول مُذكرة تفاهم، تعهد فيها الطرفان بزيادة تجارتهاما البينية إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً بحلول سنة ٢٠١٥. يعرف القطاع الخاص تنامياً في نشاطاته داخل إيران، خصوصاً شركات البناء والزراعة والطاقة، ويُتوقع في المقابل أن تزيد إيران صادراتها للغاز إلى الضعف باتجاه تركيا. كما عرفت إيران تحولاً سريعاً في خطوط استيرادها معوّضة الإمارات العربية المتحدة بتركيا كالثالث دولة تعيد التصدير إلى إيران. خلال الأعوام الأخيرة لم تعد تركيا بشكل كبير فقط سوقاً ومنطقة عبور للغاز الإيراني، ولكن أصبحت أيضاً فاعلاً أساسياً محتملاً في تطوير هذا القطاع الإيراني. لقد ناقش رئيس الوزراء رجب طيّب أردوغان آنذاك هذه المسائل في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ حينما زار طهران. وقد تمّ التوقيع على مذكرة تفاهم شملت عمليات استكشاف وإنتاج ونقل الغاز الطبيعي الإيراني رغم العقوبات الأمريكية المفروضة على هذا القطاع. من المثير للاهتمام أنّ أنقرة قد زادت اعتمادها على استيراد النفط الخام الإيراني فنحو ٥١% من واردات تركيا النفطية مصدرها إيران. تهتم تركيا أيضاً باستقبال كميات إنتاج الغاز التركماني في المستقبل عبر إيران، بغضّ النظر عن وضعية النقل عبر القوقاز التي من المحتمل أن تضرب بذلك المشروع. وعلى ضوء إمكانيات الغاز الإيراني، فمن المحتمل أن تتجّه تركيا باتجاه الاستفادة من الموارد الطاقوية الإيرانية وإنشاء أنابيب نقل تجاه إيران، رغم معارضة الولايات المتحدة. تُصدّر إيران إلى تركيا بنحو ٤ مليارات دولار غازاً طبيعياً في السنة وبنحو ٨ مليارات دولار نفطاً خاماً سنوياً وبقية

<sup>62</sup> Jan Gaspers and Others, *Can Turkey play the Shanghai card? China's take on Ankara's Eurasian security - endeavours and what it means for Europe's security architecture*, Federal Academy for Security Policy, Security Policy Working Paper, No. ٦/٢٠١٧, p: ٠٣, [https://www.baks.bund.de/sites/baks-١-/files/working\\_paper\\_٢٠١٧\\_٠٦.pdf](https://www.baks.bund.de/sites/baks-١-/files/working_paper_٢٠١٧_٠٦.pdf)

<sup>63</sup> Ünal Çeviköy, Op cit, p: ٢٢

السلع (كالمنتجات الصناعية الخفيفة) نحو مليار دولار سنوياً. في المقابل تستورد إيران بنحو ٣ إلى ٤ مليارات دولار سلعاً من تركيا سنوياً. كما تلجأ إيران إلى استخدام تركيا كوسيط للواردات غير المباشرة. في المقابل فإن تركيا سوف تبقى المركز المالي الرئيسي للمعاملات الدولية الإيرانية<sup>64</sup>.

هناك جانبان آخران مهمان في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. تُشكّل إيران رابع أكبر مجموعة سياح أجنبي في تركيا وذلك بفضل التأشيرة المجانية التي منحتها تركيا لهم. في سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بلغ عددهم نحو مليوني زائر. الجانب الآخر هو قطاع الاستثمارات؛ فبسبب القيود المفروضة على إيران والمناخ الاقتصادي المقيد في دبي ودول الخليج، قامت الشركات الإيرانية بشكل متزايد بالنشاط في تركيا كسبيل للوصول إلى الأسواق العالمية. يوجد أكثر من ١٤٧٠ شركة إيرانية تنشط في تركيا مع نهاية سنة ٢٠١٠، بعدما كانت ٣١٢ شركة فقط سنة ٢٠٠٢. لقد كانت المصارف التركية تتوسّط لإيران في معاملاتها المالية الدولية مع دول لا تريد أن تتعرّض لعقوبات أمريكية أو تتكبّد إدانتها نتيجة لمثل هذا السلوك<sup>65</sup>.

رغم هذه العلاقات الاقتصادية الجيدة، فإنّ هناك بعضاً من القضايا الإقليمية التي تقف فيها الدولتان على طرفي نقيض؛ كالأزمة السورية ودعم أنقرة لثورات "الربيع العربي" في تونس وليبيا ومصر، ومحاولتها للمساهمة في إحداث توازن قوى لمصلحتها في المنطقة. أيضاً التنافس بينهما في القوقاز (نزاع ناغورنو كاراباخ) وآسيا الوسطى. هناك تنافس أيضاً حول أنابيب عبور النفط والغاز من آسيا الوسطى والقوقاز و"الشرق الأوسط" إلى أوروبا، عبرهما، وإيران مصدر مهم للغاز وتركيا تعمل لتجعل نفسها معبراً مهماً لنقل هذه الموارد باتجاه أوروبا والأسواق العالمية. في حين تحاول إيران أن تطوّر طريقاً آخر بعيداً عن الأراضي التركية ونفوذ تركيا بما تُسمّيه "بخط الأنابيب الإسلامي"، عبر العراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط. وهذا التنافس من شأنه أن يُقوّض مستقبل العلاقات الطاقوية بينهما<sup>66</sup>.

إذن، تتكرّر نفس المسألة في علاقات تركيا بإيران أيضاً؛ تتقارب الدولتان اقتصادياً وتجارياً وتتباعدان في رؤيتهما الأمنية والإستراتيجية لمحيطيهما الإقليمي والدولي، قد يكون الاعتماد المتبادل بين البلدين -كما يحتاج تيار الوظيفيون الجدد (New Functionalism)- عاملاً مهماً في تخفيض حدّة التوتر بينهما أو إدارته بشكل ما، وقد يكون خطوة متقدمة نحو تجاوز الخلافات

<sup>64</sup> Bijan Kejehpour and others, **The Role of Economic and Energy Relations with Turkey and Russia in Iran's National Strategy**, Center for Strategic and International Studies, Paper Prepared for an International Workshop "The Turkey Russia, Iran Nexus: Economic and Energy Dimensions" Hosted by: The Economic Policy Research Foundation of Turkey .Ankara, March ٢٩, ٢٠١٢, p: ١٩-٢٠-٢١

[https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy\\_files/files/attachments/١٢٠٥٢٩\\_Khajehpour\\_Russia\\_Turkey\\_in\\_Iran\\_NationalStrategy.pdf](https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/attachments/١٢٠٥٢٩_Khajehpour_Russia_Turkey_in_Iran_NationalStrategy.pdf)

<sup>65</sup> Stephen J. Flanagan, **The Turkey–Russia–Iran Nexus: Eurasian Power Dynamics**, The Washington Quarterly Journal .Volume ٣٦, ٢٠١٣ - Issue ١, p: ١٧٠

<http://www.tandfonline.com/doi/full/١٠.١٠٨٠.٠١٦٣٦٦٠.X.٢٠١٣,٧٥١٦٥٦?needAccess=true>

<sup>66</sup> Bijan Kejehpour and others, Op cit, p: ٢٢

السياسية المشتركة وإرساء قاعدة حوار متينة، والاتجاه نحو تقريب الرؤى الأمنية والإستراتيجية عبر العمل على إحداث تغيير في الثقافات السياسية والعسكرية لنخب البلدين.

## تركيا والتحوّل الإستراتيجي: منظمة شنغهاي للتعاون بديلاً عن الحلف الأطلسي-

### النتائج؟

بحثاً عن أسواق جديدة وفرص استثمارية في الخارج، قامت جماعات رجال الأعمال والجمعيات الاقتصادية التركية بتوجيه نظر قيادات البلاد باتجاه آسيا وأفريقيا، فكانت منظمة شنغهاي للتعاون<sup>٦٧</sup> (SCO) إحدى أبرز المنظمات التي تمنح أعضائها فرصة الوصول إلى الأسواق الأوراسية بسهولة. تُؤيد النخب الاقتصادية التركية بقوة عضوية تركيا التامة في المنظمة<sup>٦٨</sup>، كما صارت ثلّة من النخب السياسية أيضاً تؤيد نسبياً هذا الخيار، خاصة بعد محاولات تركيا الحثيثة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دون فائدة، إذ بدت هذه الجهود جهوداً عبثية أكثر ممّا كان من قبل، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة شهر تموز/يوليو ٢٠١٦، وإدانة القادة الأوروبيين ما سمّوه انتهاكات تركيا للحريات الأساسية التي "بلغت مستوى عالياً"، على حدّ وصفهم، بعد الاعتقالات التي طالت أعضاء منتمين لجماعة غولن وحالة الطوارئ بعد الانقلاب الفاشل، واصفين الرئيس أردوغان "بالدكتاتور الذي يقوم بتصفية معارضيّه"، الأمر الذي وتّر العلاقات التركية مع الغرب.

<sup>٦٧</sup> لمزيد من المعلومات حول SCO انظر:

Stephen Aris, **Shanghai Cooperation Organization, Mapping Multilateralism in Transition No. ٢**, The International Peace Institute, December ٢٠١٣, Vienna, Austria

[https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi\\_e\\_pub\\_shanghai\\_cooperation.pdf](https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi_e_pub_shanghai_cooperation.pdf)

<sup>٦٨</sup> Çağdaş Üngör, **Turkey and Shanghai cooperation organization Few Shares Values and No Common destiny**. Middle East Institute, October ١٥, ٢٠١٣, Washington, USA

<http://www.mei.edu/content/turkey-and-shanghai-cooperation-organization-few-shared-values-and-no-common-destiny>



### إنفوغراف رقم ١: يختصر منظمة شنغهاي للتعاون<sup>٦٩</sup>

في مقابل ذلك، فقد كرّر الرئيس أردوغان مراراً أنّ تركيا تتشارك "قيماً مشتركة" أكثر مع دول منظمة شنغهاي للتعاون<sup>٧٠</sup>: الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان وطاجيكستان. لقد انضمت تركيا لمنظمة شنغهاي للتعاون "كشريك حوار" سنة ٢٠١٢، أثناء قمة بيجين، وتسعى القيادة التركية إلى توسعة خياراتها وبدائلها الإستراتيجية، وكذا إيجاد أسواق جديدة في الشرق الأوراسي الذي يحوز على قوى اقتصادية عملاقة. لكن تبقى العقبة الكبرى أمام تركيا إذا ما أرادت أن تنضم إلى منظمة شنغهاي للتعاون، هي عضويتها في الناتو؛ إذ عليها أولاً أن تُغادره<sup>٧١</sup>. لكن من الصعب جداً أن تقبل دول الناتو بذلك نظراً لأهمية

<sup>٦٩</sup> هيكلية منظمة شنغهاي للتعاون وأهدافها، موقع روسيا اليوم، ٢٤ يونيو ٢٠١٦.

<sup>٧٠</sup> -https://arabic.rt.com/news/٧٨٨١٦٠-%D9%A7%D9%AA%D9%A3%D9%A4%D9%AA%D8%A9-%D9%A0%D9%A1%D8%BA%D9%A0%D8%A9/D8%B4%D9%A6%D8%BA%D9%A7%D8%A7%D9%A8-%D8%A3%D9%A7%D8%AF%D8%A7%D9%A1%D9%A7%D8%A7%

<sup>٧٠</sup> ينبغي أن يدقّ ارتياح تركيا لمنظمة شنغهاي للتعاون أجراس التحذير في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. تُتابع تركيا تبني قيم إستراتيجية مهمة لدول الاتحاد الأوروبي، إنّه لمن الأساسي توقيع اتفاقية اللاجئين المبرمة مع تركيا شهر آذار/مارس ٢٠١٦ لإنهاء مشكلة الهجرة غير الشرعية القادمة في أغلبها من سوريا. لقد اتهم الطرفان كل منهما الآخر بخرق هذا الاتفاق، وتهدّد تركيا الآن بإلغائه، والتحرّك التركي تجاه هكذا إستراتيجية جديدة للانتقام من شأنه أن يُقلّص حاجتها لاستجداء بروكسل. تجوز تركيا أيضاً على عدد من القواعد العسكرية المهمة للناتو ذات الأهمية الإستراتيجية الحيوية بالنسبة للغرب والولايات المتحدة، خاصة في إدارة شؤون "الشرق الأوسط". كما تُعدّ تركيا الآن أحد الأطراف المهمة بالنسبة للغرب في التواصل مع روسيا بخصوص الإستراتيجية في سوريا.. انظر:

.Jan Gaspers and Others, Op cit, p: ٠٢

<sup>٧١</sup> لا يزال الاختلاف الملحوظ في بعض القيم والمبادئ الأساسية بين تركيا وقوى شنغهاي أحد أكبر المعوقات القائمة أمام إحداث توجّه كئي حقيقي في السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوراسي الجديد، وسوف تظلّ تركيا مرتبطة إستراتيجياً بالقوى "الأطلسية الجديدة" ما دام هذا الاختلاف قائماً مستمراً في الثقافات والمبادئ الأساسية التي تُسيّر الدول. مثلاً، تقوم المبادئ الأساسية لشنغهاي على "الاحترام المتبادل للسيادة، والاستقلال وسلامة الأراضي، وتقوم على محاربة ثلاثية: الإرهاب، والتطرف والنزعة الانفصالية". لذلك فهذه الدول ترفض النزعة التدخلية العسكرية ولو كانت لأغراض إنسانية، أو بهدف تغيير الأنظمة. في المقابل لتركيا سجّل طويل من التأييد لمسألة التدخل العسكري لتغيير النظام أو لأغراض إنسانية منذ بداية علاقتها مع الغرب، وقد سبق أن ذكرنا ذلك في أمثلة عديدة كالבوسنة، و كوسوفا وتأييدها للتدخل

عضويتها فيه، كما من الصعب على تركيا أن تجد إطاراً أمنياً قوياً تتشارك معه القيم كالتاتو، خاصة في ظل افتقار منظمة شنغهاي للتعاون، إلى الوقت الحالي، إلى إطار أمني يتشارك فيه أعضاؤه مع تركيا قواسم مشتركة من ناحية قيم السياسة الخارجية، وكذا الرؤية الجيوبوليتيكية التركية للعالم<sup>٧٢</sup>.

على ضوء التوتّرات التي طرأت على العلاقات التركية الغربية إثر انقلاب تموز/يوليو الفاشل، يبدو أنّ السياسة الخارجية التركية وجّهت أنظارها نحو الشرق. يعكس هذا التحوّل خياراً متعمداً اتخذته تركيا يعود إلى ما قبل مرحلة ١٥ تموز/يوليو. الدافع وراء هذا التغيير هو الرغبة في تعزيز مكانة الحكومة داخلياً، واعتماد سياسة خارجية أكثر استقلالية وقوة، ومن شأن تحوّل كهذا في السياسة الخارجية أن يمنح تركيا استقلالية أكبر في تنفيذ تطلعاتها الإقليمية. في هذا الإطار، ترتدي التغييرات واسعة النطاق على مستوى كبار الضباط في الجيش منذ ١٥ تموز/يوليو، أهمّية محورية. فمعظم الجنرالات الذين جرى تسريحهم كانوا موالين لحلف شمال الأطلسي، وقد اشتكى الجنرالات الأميركيون من تسريحهم معربين عن مخاوفهم من "التأثيرات التي يمكن أن يمارسها الانقلاب الفاشل" على المدى الأطول "على عمليات مكافحة الإرهاب". من الممكن أن يُملأ الفراغ في الجيش التركي عبر تعيين جنرالات مقرّبين من "المواقف الأوراسية"، الأمر الذي سيحدث تحولاً في "الثقافة الإستراتيجية" للمؤسسة العسكرية، وهذا لن يكون تحولاً عادياً. لقد شكّل الجيش، لا سيما القيادة الموالية للتاتو، الآلية الوحيدة التي تحول دون وضع سياسة خارجية هشّة في الأعوام الأخيرة، خير مثال على ذلك، السياسة الخارجية التركية تجاه الملف السوري وتمسك القيادة العسكرية بموقفها. تسريح نحو ٤٥% من الجنرالات خطوة كبيرة بجميع المقاييس، وتؤشّر إلى تخطيط متأن لإعادة تكوين هيكلية الجيش<sup>٧٣</sup>.

لقد صارت الحكومة التركية تبحث بشكل جدّي عن بدائل لأجل التعاون الأمني، إلا أنّ البدائل المتاحة أمامها محدودة. صحيح أنّ تركيا عضوة في العديد من المنظمات الإقليمية بل ومؤسّسة لها أيضاً، على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والمجلس التركي (يضّم دول العرق التركي)، إلا أنّ مثل هذه المؤسسات صارت بائدة، أيضاً خيار العالم العربي صار مستحيلاً خاصة مع ثورات "الربيع العربي" وعدم الاستقرار هناك. ونظراً لمحدودية البدائل، فقد التفتت تركيا إلى الاندماج الأمني الأوراسي وخصوصاً منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) التي تمّ تأسيسها سنة ٢٠٠١، وتقاد من طرف الصين وروسيا. في سنة ٢٠١٢ صارت

---

العسكري في أفغانستان وليبيا. اليوم وفي سوريا تتضح هذه النقطة الخلافية بين تأييد روسيا والصين للأسد، ورفضهما لأيّ تدخل عسكري غربي، في مقابل رفض تركيا للأسد وتأييدها لمسألة تغيير النظام عبر تدخل عسكري غربي. وأيضاً تأييدها للحركات الاحتجاجية في دول "الربيع العربي" ضدّ الأنظمة الاستبدادية هناك، فهذا بالنسبة لشنغهاي أمر مرفوض، فهل يمكن مثلاً لتركيا أن تؤيد حركات انفصالية في آسيا الوسطى (ذات العرق التركي) كالإيغور؟ هذا ما يُعدّ بمثابة الكابوس لدول شنغهاي وتأييدها للشيشان ضدّ روسيا هو مثال جيّد عن ذلك.. نظر:

.Çağdaş Üngör, Op cit .

<sup>72</sup>.Lina Wang, Op cit -

<sup>٧٣</sup> - كادير يلديريم، تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق، مركز كارنيجي لدراسات السلام، ٠٨ آب/أغسطس ٢٠١٦.

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=٦٤٣٥٩&lang=ar>



تركيا "شريك حوار" في المنظمة، ومنذ ٢٠١٣ عبرت أنقرة مراراً عن نيّتها الانضمام الكلي لها، وقد أشار أردوغان إلى نيّة بلاده الانضمام الكلي لمنظمة شنغهاي للتعاون كما فعل شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ١٦٠٠. حيث صرح لصحيفة حُرَيْبِت قائلاً: إنّ "على تركيا قبل كلّ شيء أن تشعر بالراحة فيما يخصّ الاتحاد الأوروبي، وألاً تركّز اهتمامها" بخصوص مسألة الانضمام إليه. وأضاف: "ربّما يمكن لبعضهم أن ينتقدني إلا أنّي أعبّر عن رأيي، مثلاً، لقد قلت: لم لا ينبغي -مثلاً- على تركيا أن تكون جزءاً من شنغهاي؟.. أعتقد أنّ تركيا لو انضمت إلى شنغهاي فسوف يكون لها إمكانية التحرك بشكل أكثر سهولة". لقد قال أردوغان هذه الكلمات لصحفي تركيا كان معه على متن طائرته في طريق عودته من زيارة إلى باكستان وأوزبكستان. لم تكن في الحقيقة المرّة الأولى التي يُدلي فيها أردوغان بتصريحات صادمة كهذه. فحينما كان رئيساً للوزراء سنة ٢٠١٣، قال: "إنّنا إذا ما حصل ودخلنا إلى منظمة شنغهاي للتعاون، فإنّنا سنقول وداعاً للاتحاد الأوروبي، فشنغهاي تعتبر أكثر قوّة". في العام ذاته، عرض أردوغان آفاق انضمام تركيا لمنظمة شنغهاي للتعاون<sup>٧٤</sup>.

لا نرى من جهتنا أنّ مثل هذه التصريحات هي مجرد مناورات تستهدف بها تركيا إجبار الغرب على التنازل في قضايا معيّنة كمسألة تعطيل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وما شابه، وإنّما هي تعبير واضح عن سخط تركي تجاه الغرب، وإعلان عن دخول مرحلة جديدة في العلاقات قائمة على مبدأ عدم الثقة بالغرب، ومن ثم هي بمثابة نداء تركي لفتح صفحة تعاون عسكرية-أمنية جديدة مع روسيا خصوصاً، واستعداد تركيا لمناقشة آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع أسواق الصين وآسيا الرحبة، بشكل سيُساعد الاقتصاد التركي على تحمّل نتائج التحوّل التدريجي نحو الشرق.

<sup>74</sup> Jan Gaspers and Others, *Can Turkey play the Shanghai card? China's take on Ankara's Eurasian security endeavours and what it means for Europe's security architecture*, Federal Academy for Security Policy, Security Policy Working Paper, No. ٦/٢٠١٧, P: . ٢

[https://www.baks.bund.de/sites/baks.١٠/files/working\\_paper\\_٢٠١٧\\_٦.pdf](https://www.baks.bund.de/sites/baks.١٠/files/working_paper_٢٠١٧_٦.pdf)

## خاتمة واستنتاجات:

منذ أن بدأت تركيا في التحول التدريجي من مجرد دولة "ممزقة" على حدّ تعبير هنتنغتون، أو هامشية في الإستراتيجية الأطلسية الغربية إلى قوة إقليمية متماسكة ذات مشروع مُشكّل لبيئتها الإقليمية ومؤثّر على التفاعلات الدولية، صارت دولة مُعرّضة لأشكال شتى من الضغوطات بل والتهديدات الغربية التي تستهدف كبح مشروع الإرادة الحرّة والمستقلّة في سياستها الخارجية؛ لكون هذا المشروع قد يحمل في طياته مستقبلاً تهديداً ما لمصالح الغرب عموماً والولايات المتحدّة على وجه الخصوص في منطقة "الشرق الأوسط"، وما حدث يوم ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦ يعبّر بشكل صريح عن ذلك. لذلك، واستناداً على مقاربة ستيفن والت النظرية عن "توازن التهديد"، فإنّ الدول تتوازن ضدّ القوى الأكثر تهديداً بالنسبة لها لا الأكثر قوة، فتاريخياً توازنت تركيا ضدّ التهديد السوفييتي لأنّه كان الأكثر تهديداً بالنسبة لها فشكّلت حلفاً وثيقاً مع الغرب، أمّا اليوم وإذا ما صار الغرب والولايات المتحدّة الطرف الأكثر تهديداً فلن يطول الزمن حتّى تتوازن تركيا ضدّه بالبحث عن حلفاء في الشرق، خاصة على ضوء التحوّلات البنيوية التي يعرفها النظام الدولي اليوم، وتزايد الارتباطات العسكرية والاقتصادية لتركيا بقوى أوراسية صاعدة على غرار روسيا والصين ومنظمة شنغهاي عموماً.

لكن ما دام التباعد بقي قائماً بين تركيا وهذه القوى في الثقافات السياسية والعسكرية لنخهما، ستظل هناك فجوة تُباعد بينهما تحول دون إقامة علاقات إستراتيجية كالتّي تُبرمها تركيا مع الولايات المتحدة والغرب طيلة عقود من الزمن، وهذا التحول على مستوى ثقافات النخب، مرتبط بقدرته هذه النخب على تطوير مشاريع أوراسية جديدة، على غرار مشروع "العمق الإستراتيجي" الذي طوّره البروفيسور داوود أوغلو في سياق لا أوراسي، لا أطلسي. سيبقى التباعد قائماً أيضاً بين تركيا وقوى شنغهاي ما دامت بنية النظام الدولي لم تتحوّل بعد بشكل كليّ إلى بنية متعدّدة الأقطاب تتوازن فيها قوى النظام بشكل نسبي متقارب، فالتفوق الأمريكي لا يزال متقدماً جداً على "الخصوم" في جميع المجالات تقريباً، لا سيما منها العسكرية، وهذا العامل سيُمارس الدور الفاعل الأهم في الإبقاء على تركيا مُنجذبة إلى المظلة النووية الأمريكية، طالما يغيب الضامن الأمني لها في ظلّ اجتهادها المستمر للإمسك بمقدّرات أمنها القومي وأمنها الشامل أيضاً. مع ذلك ستستمر تركيا لعقود قادمة في المناورة بين الشرق والغرب على طريقة نُعمان مينيمنجي أوغلو أثناء الحرب العالمية الثانية كما رأينا، حتّى تُحافظ على قدر أكبر من استقلاليتها إلى أن تستكمل دورة قوتها، فتصير فاعلاً ذا مكانة دولية يمتلك كلّ المُقدّرات المؤهّلة لتحقيق إرادة حرّة ومستقلة في سياسته الخارجية.

## المراجع المعتمدة:

### المراجع باللغة العربية:

١. جلال خشيب، قراءة في كتاب: "العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، إسطنبول-تركيا. <http://idraksy.net/book-strategic-depth>
٢. جلال خشيب، التوجّهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، الحوار المتمدّن، العدد: ٣٨١٨، نُشر يوم ١٢ آب/أغسطس، ٢٠١٢. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣١٩٨٢٨>
٣. جلال خشيب، الغرب والبقية، لماذا وكيف هيمن الغرب على العالم إلى الآن، إتيان موريس في مواجهة نيل فرغيسون، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آب/أغسطس ٢٠١٧. <http://idraksy.net/wpcontent/uploads/٢٠١٧/٠٨/DA%AY%D9%٨٤/DA%BA%D8%B1%D8%A8%D9%٨٨/D8%AY%D9%٨٤/D8%A8%D9%٨٢/D9%٨٨%D8%A9.pdf>
٤. كادير يلدريم، تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق، مركز كارنيجي لدراسات السلام، ٠٨ آب/أغسطس ٢٠١٦. <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=٦٤٣٥٩&lang=ar>
٥. كارن أبو الخير، آسيا وملاح نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، آب/أغسطس ٢٠١١. <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/٢١٨٥.aspx>
٦. كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب، الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/٣/١١٣/١٧٥١/DA%AY%D9%٨٤/DA%AC%D9%٨٤/DA%A9/DA%٨٣/D9%٨٨%D9%٨١-/D9%٨٨%D9%٨١/D9%٨٣/DA%B1-DA%AY%D9%٨٤/DA%B9/DA%AY%D9%٨٤/D9%٨٥-/DA%٩F/%DA%B9/DA%AY%D9%٨٤/D9%٨٥/DA%A8%D9%٨٤/DA%AY-/DA%A3/D9%٨٢/DA%BY/DA%AY/DA%A8.aspx%>
٧. العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، موقع وزارة الخارجية التركية. <http://www.mfa.gov.tr/%DA%AY%D9%٨٤/DA%B9/D9%٨٤/DA%AY%D9%٨٢/DA%AY/DA%AA%DA%AY-D9%٨٤/DA%AA%DA%B1/D9%٨٣/D9%٨٨%D8%A9-/D9%٨٥/DA%B9%>

[-D8/AY/D9/84/D8/AF%D9/88/D9/84%](http://www.turkpress.co/node/29020)

[D8/AY/D9/84/D8/A3/D9/88/D8/B1/D8/88/D9/88%D8/A9,ar.mfa%](http://www.turkpress.co/node/29020)

٨. مركز أبحاث إسرائيلي: تركيا أردوغان تصنع الأسلحة بلا قيود لتحقيق استقلالية القرار السياسي مع الغرب، ترك برس، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

<http://www.turkpress.co/node/29020>

٩. نيل فرغيسون، الغرب والبقية، تحولات ميزان القوى العالمي في المنظور التاريخي، ترجمة جلال خشيب، مركز الأبحاث والدراسات العلمانية في العالم العربي، ٢٤/٠٩/٢٠١٢.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=325553>

١٠. وزير العلوم والصناعة: حجم التبادل التجاري بين تركيا وأمريكا ١٧,٥ مليار دولار، ترك برس، ٠٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

<http://www.turkpress.co/node/20435>

١١. هيكلية منظمة شنغهاي للتعاون وأهدافها، موقع روسيا اليوم، ٢٤ يونيو ٢٠١٦.

[-https://arabic.rt.com/news/78816.-/D9/87/D9/88%D9/83/D9/84/D9/88%D8/A9](https://arabic.rt.com/news/78816.-/D9/87/D9/88%D9/83/D9/84/D9/88%D8/A9)

[-D9/85/D9/86/D8/B8/D9/85/D8/A9-/D8/B4/D9/86/D8/BA%D9/87/D8/AY/D9/88%  
/D8/A3/D9/87/D8/AF%D8/AY/D9/81/D9/87/D8/AY%](https://arabic.rt.com/news/78816.-/D9/87/D9/88%D9/83/D9/84/D9/88%D8/A9)

## المراجع باللغات الأجنبية:

### A.Books:

١. Graham G. Fuller, **The New Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in The Muslim World**, United State Institute of Peace Press, ٢٠٠٨, Washington D.C, USA
٢. Ramazan Gözen, **Turkey's Delicate Position Between Nato and The ESDP**, Center For Strategic Research, Sam Papers No. ١/٢٠٠٣, Ankara, March ٢٠٠٣
٣. Pascal Boniface, **Comprendre le monde**, Editions ANEP, ٢٠١٠, Paris-France

٣. Xavier de Villepin et François Thual, **Tous contre l'occident ? Les nouveaux défis géopolitiques**, Ellipses édition, ٢٠٠٩, Paris-France

## B.Studies and Reviews:

٤. Aslı Aydıntaşbaş and Kemel Kerişçi, **The United States and Turkey, Friends, Enemies or Only Interests?**, The Center on the United States and Europe at Brookings — Turkey project .Policy Paper, Number ١٢- April ٢٠١٧

[https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/٢٠١٧/٠٤/aydintasbas-kirisci\\_united-states-and-turkey.pdf](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/٢٠١٧/٠٤/aydintasbas-kirisci_united-states-and-turkey.pdf)

٥. Bijan Kejehpour and others, **The Role of Economic and Energy Relations with Turkey and Russia in Iran's National Strategy**, Center for Strategic and International Studies, Paper Prepared "for an International Workshop "The Turkey, Russia, Iran Nexus: Economic and Energy Dimensions .Hosted by: The Economic Policy Research Foundation of Turkey Ankara, March ٢٩, ٢٠١٢

[https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/legacy\\_files/files/attachments/١٢٠٥٢٩\\_Khajehpour\\_Russia\\_Turkey\\_in\\_Iran\\_NationalStrategy.pdf](https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/legacy_files/files/attachments/١٢٠٥٢٩_Khajehpour_Russia_Turkey_in_Iran_NationalStrategy.pdf)

٦. Christopher Layne, **The Waning of U.S. Hegemony—Myth or Reality?** International Security, Vol. ٣٤, No. ١ (Summer ٢٠٠٩)

<http://www.rochelleterman.com/ir/sites/default/files/Layne٢٠٠٩.pdf>

٧. Çağdaş Üngör, **Turkey and Shanghai cooperation organization Few Shares Values and No Common destiny**, Middle East Institute, October ١٥, ٢٠١٣, Washington, USA

<http://www.mei.edu/content/turkey-and-shanghai-cooperation-organization-few-shared-values-and-no-common-destiny>

٨. Fared Zakaria, **Are America's Best Days Behind Us?**, Time, Mar. ٠٣, ٢٠١١

<http://content.time.com/time/magazine/article/٠,٩١٧١,٢٠٥٦٧٢٣,٠٠,html>

Jan Gaspers and Others, **Can Turkey play the Shanghai card? China's take on Ankara's** .٩

.Eurasian security endeavours and what it means for Europe's security architecture

.Federal Academy for Security Policy, Security Policy Working Paper, No. ٦/٢ . ١٧

[https://www.baks.bund.de/sites/baks.١٠/files/working\\_paper\\_٢٠١٧\\_٠٦.pdf](https://www.baks.bund.de/sites/baks.١٠/files/working_paper_٢٠١٧_٠٦.pdf)

.١٠ Jan Gaspers and Others, **Can Turkey play the Shanghai card? China's take on Ankara's**

.Eurasian security endeavours and what it means for Europe's security architecture

.Federal Academy for Security Policy, Security Policy Working Paper, No. ٦/٢ . ١٧

[https://www.baks.bund.de/sites/baks.١٠/files/working\\_paper\\_٢٠١٧\\_٠٦.pdf](https://www.baks.bund.de/sites/baks.١٠/files/working_paper_٢٠١٧_٠٦.pdf)

.١١ Jim Zanotti and Clayton Thomas, **Turkey: Background and U.S Relations**, Congressional

.Research Service, August ٢٦, ٢٠١٦

<https://fas.org/sgp/crs/mideast/R٤١٣٦٨.pdf>

.١٢ Joseph Jye, **The future of power**, Chatham house, ١٠ may ٢٠١١

<http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Meetings/Meeting/٢٠.Transcripts/١٠.٥١١nye.pdf>

Gülnur Aybet, **Turkey's Security Challenges, and Nato**, Carnegie Endowment for .١٣

.International Peace, ٢٠١٢, Washington- USA

[http://carnegieendowment.org/files/Aybet\\_Brief.pdf](http://carnegieendowment.org/files/Aybet_Brief.pdf)

.١٤ Lina Wang, **Will Turkey join the Shanghai cooperation organization instead of the EU**

.The Diplomat, November ٢٤, ٢٠١٦, ١٣٤

<http://thediplomat.com/٢٠١٦/١١/will-turkey-join-the-shanghai-cooperation-organization-instead-of-the-eu>

.١٥ Ünal Çeviköy, **Turkey in a Reconnecting Eurasia Foreign Economic and Security**

.Interest, Center For Strategic and International Studies, April ٢٠١٦, Washington DC- USA

[https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/16.429\\_Cevikov\\_TurkeyReconnectingEurasia\\_Web.pdf](https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/16.429_Cevikov_TurkeyReconnectingEurasia_Web.pdf)

.16 Riza Kadilar & Andrew K. P. Leung, **Possible Turkish-Chinese Partnership on a New Silk Road Renaissance** by 2023, Turkish Policy Quarterly, Volume NUMBER 22.13

[http://www.chinainstituteturkey.com/download/TPQ\\_makale.pdf](http://www.chinainstituteturkey.com/download/TPQ_makale.pdf)

.17 Stephen J. Flanagan, **The Turkey–Russia–Iran Nexus: Eurasian Power Dynamics**, The Washington Quarterly Journal, Volume 36, 2013 - Issue 1

<http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/163666.X.2013.751656?needAccess=true>

Stephen Aris, **Shanghai Cooperation Organization, Mapping Multilateralism in Transition** No. 2, The International Peace Institute, December 2012, Vienna, Austria

[https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi\\_e\\_pub\\_shanghai\\_cooperation.pdf](https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi_e_pub_shanghai_cooperation.pdf)

.19 Ziya Öniş and Şuhnaz Yılmaz, **Turkey and Russia in a shifting global order cooperation, conflict and asymmetric interdependence in a turbulent region**, Third World Quarterly, 2015

[http://www.suits.su.se/polopoly\\_fs/1.27418.1457443849!/menu/standard/file/Russia/2.and%20Turkey/2.Onis/2.Yilmaz/2.TWQ/2.online/2.Version/2.December/2.2015-1.pdf](http://www.suits.su.se/polopoly_fs/1.27418.1457443849!/menu/standard/file/Russia/2.and%20Turkey/2.Onis/2.Yilmaz/2.TWQ/2.online/2.Version/2.December/2.2015-1.pdf)

Pyotr Isenderov, **Balkans and Geography of Turkish Stream**, Strategic Culture Foundation online Journal, 21.03.2015

<https://www.strategic-culture.org/news/2015/03/21/balkans-and-geography-turkish-stream.html>